جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي

التخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

أثر المخاطر البنكية على اداء البنوك التجارية

دراسة حالة لبنك الوطني الجزائري 2020_2021

تحت إشراف الطالبتين :

- شنان مخطارية .
- حاج صدوق سناء .

تحت إشراف الأستاذة :

هني أمينة .

.لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	فضلون شاشوة	استاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مشرفا و مقررا	هني امينة	استاذ مخاضر ا	جامعة مستغانم
مناقشا	شنين قادة	استاذ مساعد ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2023 /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

قال عليه أفضل الصلاة والسلام

لايشكر الله من لايشكر الناس

أتقدم بأسمى الشكر والعرفان الى أستاذتي هني أمينة التي لم تبخل علي بأية معلومة أو توجيه لإغناء البحث. كما أتقدم بالشكر الكبير لكل عمال البنك من المدير والسيدة عيساوي وفاروق والى كل أساتذة كلية العلوم اللإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير على معلوماتهم التي كانت عونا لنا في إنجاز هذا البحث وبأخص الدكتور "مصطفى بن عامر"

الى كل من ساعدني من بعيد و قريب على الإنجاز هذا العمل .

شنان مخطارية

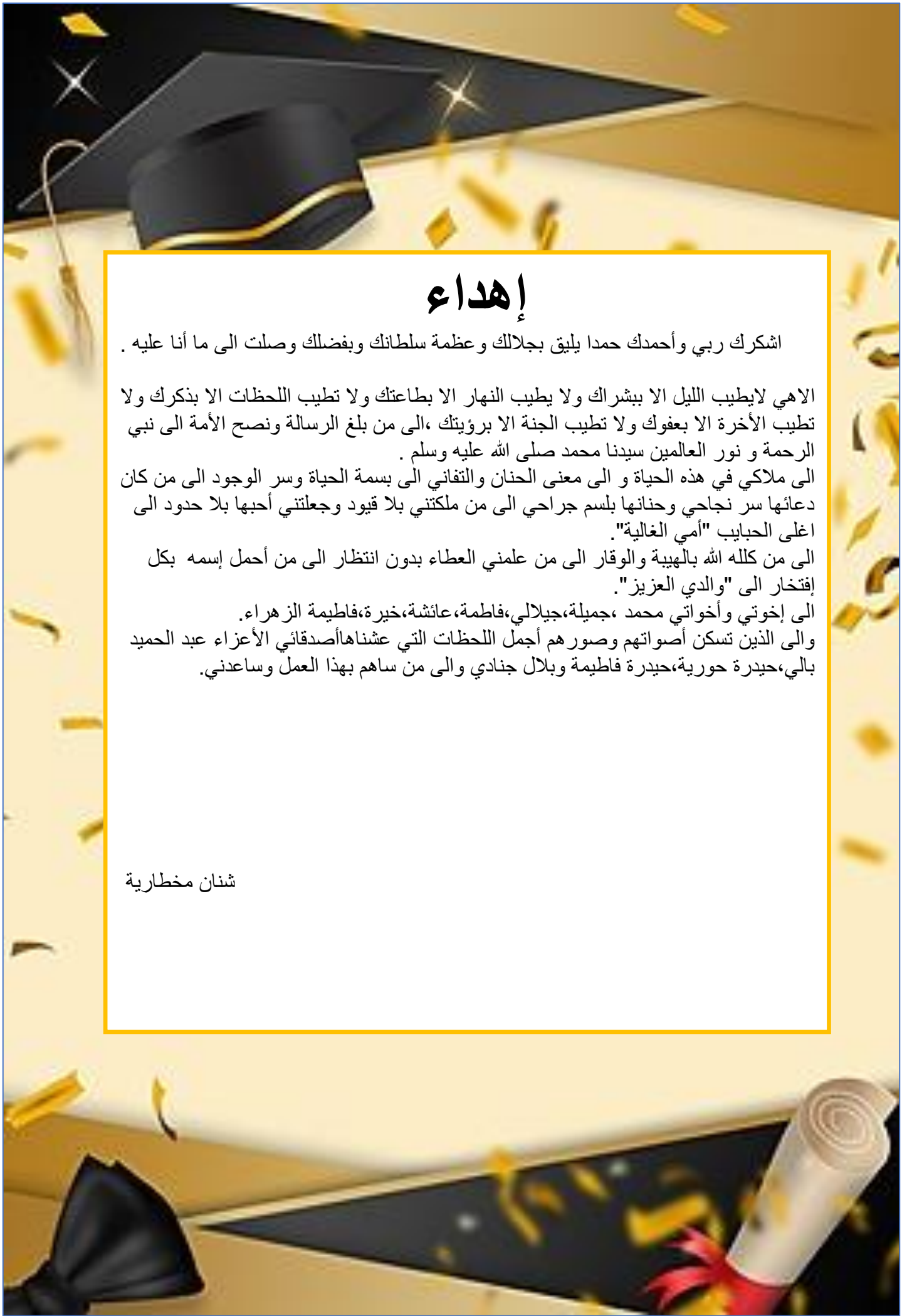

إهداء

اشكرك ربي وأحمدك حمدا يليق بجلالك وعظمة سلطانك وبفضلك وصلت الى ما أنا عليه .

الاهي لايطيب الليل الا ببشراك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الأخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك ،الى من بلغ الرسالة ونصح الأمة الى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

الى ملاكي في هذه الحياة و الى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى من ملكتني بلا قيود وجعلتني أحبها بلا حدود الى اغلى الحبايب "أمي الغالية".

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من أحمل إسمه بكل إفتخار الى "والدي العزيز".

الى إخوتي وأخواتي محمد ،جميلة،جيلالي،فاطمة،عائشة،خيرة،فاطيمة الزهراء.

والى الذين تسكن أصواتهم وصورهم أجمل اللحظات التي عشناهاأصدقائي الأعزاء عبد الحميد بالي،حيدرة حورية،حيدرة فاطيمة وبلال جنادي والى من ساهم بهذا العمل وساعدني.

شنان مخطارية

شكروتقدير

الشكر والثناء لله عزوجل أولا على نعمة الصبر والقدرة على إنجازالعمل . فالله الحمد على هذه النعمة

وأتقدم بالشكر والتقدير الى أستاذتي الفاضلة "هني أمينة" التي أشرفت على هذا البحث ، ولكل ماقدمته لي من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل على ماهو عليه فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير .

حاج صدوق سناء

إهداء :

الحمد الله وكفى والصلاة على مصطفى الحبيب وأهله ومن وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين خفظها الله وأدامها نورا لدربي

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات الى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم :

الى كل من كان لهم أثر على حياتي ، والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي .

حاج صدوق سناء

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير المخاطر البنكية على اداء البنوك التجارية .دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة مابين 2020-20221 وتم التعرف في هذه الدراسة على المخاطر البنكية وكيفية تسييرها وطرق معالجتها أو التقليل منها، وقمنا بتحليل القوائم المالية وتقييمها باستخدام النسب المالية. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي أنه توجد طرق وأساليب لتحديد وقياس مختلف المخاطر البنكية، وكذلك ان المخاطر تمثل الجزء الذي يهدد كيان البنك ويعدم وصفه خاصة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية :العائد على حقوق الملكية - المخاطر المالية - الأداء - ادارة المخاطر البنوك التجارية.

Summary of the study:

This study aims to determine the impact of bank risks on the performance of commercial banks, a case study in the National Bank The Algerian during the period between 2020-20221, and this study was identified with banking risks and how to run And ways to treat or reduce them, and we analyzed and evaluated financial statements using financial proportions.

Through this study, we have reached a set of results, which is that there are methods and methods to identify and measure different Banking risks, as well as the risks represent the part that threatens the bank's entity and its description is especially liquid.

To which commercial banks are exposed.

Keywords suffering on property rights - financial risks - performance - risk management of commercial banks.

Keywords returning to property rights - financial risks - performance - commercial banking risk management.

الفهرس

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
شكروتقدير	
الإهداء	
الفهرس	
المقدمة	أ. ت
الفصل الأول :الإطار النظري للمخاطر البنكية وتسيرها	
تمهيد	**1**
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للمخاطر البنكية وتسييرها	**1**
المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية	**1**
المطلب الثاني :عوامل نشوء المخاطر وأسبابها .	**3**
المطلب الثالث :قياس المخاطر البنكية و أنواعها .	**5**
المبحث الثاني : تسيير المخاطر البنكية .	**14**
المطلب الأول : تسيير المخاطر البنكية .	**14**
المطلب الثاني :تسيير المخاطر وفق لمتطلبات بازل الثانية .	**15**
المطلب الثالث :مقترحات لمعالجة المخاطرالبنكية .	**18**
المبحث الثالث : دراسات السابقة لموضوع المخاطر البنكية .	**19**
المطلب الأول :دراسات العربية لموضوع المخاطر البنكية .	**19**
المطلب الثاني : دراسات الأجنبية لموضوع المخاطر البنكية .	**21**
المطلب الثالث : مايميز الدراسة عن الدراسات السابقة .	**23**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني :تقييم الأداء المالي للبنوك	
تمهيد	**26**
المبحث الأول :مفهوم عملية تقييم الأداء المالي واهدافه	**27**
المطلب الأول :مفهوم الأداء المالي .	**27**

المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي وعناصره .	27
المطلب الثالث :أهداف عملية تقييم الأداء المالي .	29
المبحث الثاني :مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك	30
المطلب الأول : مؤشرات الربحية لتقييم الأداء المالي للبنوك	30
المطلب الثاني :مؤشرات السيولة لتقييم الأداء المالي للبنوك	33
المطلب الثالث : مؤشرات توظيف الأموال لتقيييم الأداء المالي للبنوك .	34
المبحث الثالث : نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك .	35
المطلب الأول :نموذج العائد على حقوق الملكية .	35
المطلب الثاني :نموذج القيمة الإقتصادية المضافة	39
المطلب الثالث :نموذج التقييم المصرفي الأمريكي	39
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري	
تمهيد	44
المبحث الأول : تقديم البنك محل الدراسة .	46
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن البنك الوطني الجزائري	46
المطلب الثاني : هيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	46
المطلب الثالث : موارد البنك الوطني الجزائري وأهدافه .	48
المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية في البنك الوطني الجزائري	51
المطلب الأول :القوائم المالية في البنك الوطني الجزائري	51
المطلب الثاني : عرض النتائج ودراستها	53
المطلب الثالث : تحليل النسب المالية	53
خلاصة الفصل	61
خاتمة عامة	63
قائمة المراجع	66
الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص لأهم طرق قياس المخاطر	8

02	مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية	37
03	مؤشرات قياس المخاطر السيولة	38
04	تفسيرات مؤشرات نموذج CAMELS	40
05	نموذج ميزانية العامة	49
06	نموذج جدول حساب النتائج	50
07	قائمة الميزانية ban	51
08	جدول حساب النتائج ban	56_55
09	جدول النسب المالية	58_57

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهم مسببات المخاطر	6
02	أهم الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	7
03	أنواع المخاطر البنكية	13
04	نموذج العائد على حقوق الملكية	36
05	الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري	47

قائمة الرموزوالاختصارات :

الرموز	المصطلح	الصفحة
ROI	معدل العائد على الاستثمار	31

NI	صافي الدخل	31
TA	إجمالي الأصول	31
E	حقوق الملكية	32
PM	هامش الربح	32
N	صافي المبيعات	32
ROA	العائد على الأصول	36
EM	مضاعف حق الملكية	36
ROE	نموذج العائد على حقوق الملكية	32
EVA	نموذج القيمة الإقتصادية المضافة	39
CAMELS	نموذج التقييم المصرفي الأمريكي	40

قائمة المصطلحات:

مصطلح باللغة العربية	مصطلح باللغة الأجنبية	الصفحة
صافي الدخل	Net Income	32
نسبة التداول	Trade rate	33
نسبة السيولة السريعة	Quick Ratio or Acid test Ratio	34
مخاطر السيولة	Liquidity Risk	10
المخاطر الإئتمانية	Crédit Risk	10
المخاطر الاستراتيجية	Strategic risk	12
مخاطر أسعار الفائدة	Interest Risk	11
مخاطر السمعة	Repuration Risk	12
كفاية رأس المال	Capital Adequacy	39
جودة الأصول	Assets Quality	39
الإدارة	Management	39
جودة الأرباح	Earning Quality	39
الحساسية تجاه مخاطر السوق	Sensitivity to Market Risk	39

مقدمة

المقدمة :

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما وأساسيا في إقتصاديات الدول ؛كما له تأثير كبير على الوضع الإقتصادي لهذه الدول ، وبسبب حجم هذا الدور وحجم المهام التي تقوم بها البنوك وطبيعة عملها المرتبطة بشكل أساسي بالنقود فإنها تخضع لمخاطرة كبيرة ، سواء كانت هذه المخاطر ناتجة عن عوامل داخلية أو عوامل خارجية , وقد عرفت فترة الثمانينات ومطلع التسعينات تزايد ملحوظ في حجم المخاطر ، وتعرض الإقتصاد العالمي لعدة أزمات مالية أدت الى إضعاف النظام البنكي ، وهذا ما جعل من عملية إدارة المخاطر والرقابة البنكية تحتل مركز إهتمام المؤسسات المالية الدولية ، كما أن البنوك لا تستطيع تجنب المخاطر التي تعترض نشاطها بشكل تام لان ذلك أمر مستحيل بالإضافة الى أن البنك تزداد عوائده عند زيادة المخاطر ، مما دفع بمديري البنوك والسلطات المصرفية الى البحث عن السبل التي تمكن من تخفيض الأثار السلبية لها ، ومن هنا ظهرت إدارة المخاطر التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في نشاط البنوك ، حيث خصصت هذه الأخيرة إدارة مهمتها السيطرة على المخاطر عند مستوى مقبول بما يحقق أعلى عائد ، بل وأن تحقيق البنك لأداء جيد أصبح مقترنا بمستوى المخاطر التي يتحملها البنك .

إشكالية الدراسة :

على ضوء ماتقدم فإن السؤال الجوهري الذي يسعى الى بلورته ، ويمكن طرحه وحصره نحو التالي :مامدى تأثير المخاطر البنكية على أداء البنوك التجارية ؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل أسئلة فرعية يتم طرحها كمايلي :

- ماهو المقصود بالمخاطر البنكية ؟
- ماهي أليات تسيير المخاطر البنكية ؟
- ماهي عملية تقييم الأداء المالي للبنوك ؟
- فيما تتمثل العلاقة بين الأداء المالي والمخاطر البنكية ؟

فرضيات الدراسة:

- يتم تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية.
- من بين الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم أداء البنك الوطني الجزائري مؤشر العائد على حقوق الملكية و مؤشر كفاية راس المال.
- لايمكن للبنوك من دون التحليل المالي السليم ان تصل الى تحقيق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم التحكم في نشاطها.

★ **أسباب اختيار الدراسة:**

_يدخل موضوع البحث في صميم التخصص.

_معرفة واقع البنوك التجارية في مجال تسيير المخاطر الموجودة حاليا بفعل الانفتاح وتبني الاقتصاد السوق.

_محاولة الزيادة في الرصيد المعرفي حول الادارة المخاطر البنكية من جهة وتقديم شيء اضافي ومتميز للبحث العلمي من جهة اخرى.

_ابراز اهم التطورات في مجال ادارة المخاطر .

★ **أهداف الدراسة :**

ان الهدف من هذا البحث هو التوسيع في الإطار النظري لمخاطر البنكية و اليات تيسيرها , ما اذا كان البنك يولي اهتمامه لهذه المخاطر و العمل من اجل التقليل منها .

★ **أهمية الدراسة :**

تكمن اهمية البحث في الدور المهم التي حضت به ادارة المخاطر المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية و تعدد المخاطر و تنوعها , فكان الاهتمام بعملية ادارة المخاطر المصرفية و تطويرها من اهم السبل لتعظيم عوائد البنوك و تجنب حدوث الازمات المالية , فجاءت لجنة بازل لرقابة و الاشراف المصرفي لتضع معيارا موحد لكفاية راس المال من شانه ان يزيد من فعالية و نجاعة ادارة المخاطر المصرفية , و كذا حاجة البنوك الجزائرية الى ادارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب و التحكم في المخاطرة التي تتعرض لها .

★ **حدود الدراسة :**

_**الحدود المكانية:** ترتبط هذه الدراسة بدراسة البنك الوطني الجزائري بصفة عامة، حددت فترة الزمنية خلال السنوات التالية2020-2021.

★ **منهج الدراسة :**

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي في الفصل الأول والفصل الثاني ذلك بعرض مفاهيم عامة ثم وصفها , اما الفصل الثالث فان المنهج المتبع هو المزج بين الوصفي و التحليلي

★ **صعوبات الدراسة :**

_صعوبة الحركة بسبب عدم وجود و سائل النقل و ذلك مما صعب في تجمع مع زميلتي للتحاور اكثر

_قلة المعلومات بسبب سرية البنوك

_هيكل البحث :

الفصل الاول سنتطرق فيه الى الاطار النظري للمخاطر البنكية و تسييرها , و يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي للمخاطر البنكية .

المبحث الثاني : تسيير المخاطر البنكية .

المبحث الثالث : دراسات السابقة لموضوع المخاطر البنكية .

أما الفصل الثاني سوف نتطرق فيه الى تقييم الأداء المالي في البنوك و يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث :

البحث الأول : مفهوم عملية تقييم الاداء المالي و اهدافه .

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك .

المبحث الثالث : نماذج تقييم الاداء المالي للبنوك .

أما الفصل الثالث سوف نتطرق فيه الى دراسة حالة البنك الوطني الجزائري , و يتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تقديم البنك محل الدراسة .

المبحث الثاني : تحليل القوائم في البنك الوطني الجزائري

الفصل الأول :

الإطار النظري للمخاطر البنكية وتسييرها .

تمهيد :

تتعرض البنوك في العصر الحالي الى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة لاسيما من حيث ظهور منتجات جديدة وإنشاء خدمات إستثمارية جديدة والتوسع في مجال المحافظ الإئتمانية عدا عن التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور أنظمة الإتصال و المعلومات ،لذلك أصبح لازما على البنوك أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد من أثارها ،وبناءا على ما سبق تم تقسييم هذا الفصل الى :

المبحث الأول :الأطار المفاهيمي للمخاطر البنكية .

المبحث الثاني : تسيير المخاطر البنكية .

المبحث الثالث :دراسات السابقة لموضوع المخاطر البنكية .

المحبث الاول : الإطار المفاهيمي للمخاطر البنكية .

تواجه البنوك العديد من المخاطر من بينها : مخاطر الإئتمان ،مخاطر السيولة ،مخاطر السوق ،ومخاطر العمليات أو التشغيل ،ومخاطر راس مال والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة ،حيث إن بعض هذه المخاطر ينشا نتيجة لبعض أنشطة ووظائف البنك المختلفة ،فذلك يتوجب على إدارة البنك أن تدير هذه المخاطر بالشكل الجيد لما لها من تأثير على صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق المساهمين ،وبالتالي يؤثر على قيمة البنك .

المطلب الأول :مفهوم المخاطر البنكية .

يمكن القول أن "المخاطر هي إحتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها بالنسبة لبعض الإقتصادبين ويمكن أن تتبع المخاطر من نقص السيولة ونقص التنوع وادارة المصرف في التعرض الى المخاطر وتعتبر هذه الأخيرة بكونها المبرر الأساسي للفوائد التي يجب تجنبها وبالتالي القسط الأكبر من إيراداتها ،نعلم أنه كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القرض كبيرة كلما كان العائد المتوقع كبيرا لذلك من الممكن أن تسعى المصارف الى التعرض للمخاطرة بهدف تعظيم العائد[1]

ويقصد بالمخاطر البنكية هي إحتمالية التعرض الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على المحفظة الإئتمانية أو على استثمار معين , اي ان المخاطرة تمثل انحراف الارقام الفعلية عن الارقام المتوقعة او المتنبا لها .[2]

وتعرف المخاطرة البنكية ايضا على انها قيام البنك باداء عمله من خلال القيام بمختلف العمليات البنكية وتقديم مختلف الخدمات البنكية والمالية من منطلق المجازفة ،ذلك لكون أن النتائج المرجوة من وراء ممارسة لوظائفه يحتمل أن يكون مألها الفشل ، النجاح ؛الربح أو الخسارة ، النمو أو الزوال وغيرها من المواقف والنتائج المتضادة ،لذلك وجب على إدارة البنك أن تأخذ بجدية مختلف المخاطر التي قد تتسبب في التأثيرات السلبية على مردوده ،أداءه ، كفائته ووجوده،بالإضافة الى ذلك قد تكبح المخاطر إستمرار البنك في النمو وفي تدهور سمعته وإفساد صورته أمام زبائنه حيث أن إقدام البنك على ذلك يعني الإدارة المثلى للمخاطر .[3]

كما يعرف سمير الخطيب بان المخاطر البنكية احتمال حدوث ظروف يمكن ان تؤثر على تحقيق اهداف المنظمة و تقاس المخاطر من خلال درجة تاثيرها على اهداف المنظمة و درجة حدوثها .[4]

---

[1] _ ط . كندة حليمة أحمد ، ط. لوناسي حسين ،"إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقرارات بازل ".مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر _جامعة أدرار _بالجزائر _كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسسيير _قسم العلوم الإقتصادية _ تخصص إقتصاد نقدي بنكي _2021/2020 _ ص 07.

[2] _ د.محمد داود عثمان ,"ادارة و تحليل الائتمان و مخاطرة "_الطبعة الاولى _دار الفكر _عمان _2013_ص2016.

[3] _د.ودان بوعبدالله ,د.محمد رمضاني _"محاضرات في الاقتصاد البنكي مع الاشارة الى اصلاحات قانون النقد والقرض_الطبعة الاولى برج بوعريريج _الجزائر _دار الباحث للنشر و الاشهار _2022_ص158.

[4] _ط.عيادي محمد امين ,ط.شعشوع عبد العزيز "ادارة المخاطر في البنوك التجارية "_مذكرة شهادة الماستر _جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة _تيسمسيلت _2019_2020ص6,

وبالتالي فالمخاطر البنكية هي عموما أحداث مفاجئة ،أغلبها غير متوقع مسبقا وتكون خارجة عن السيطرة ،وهناك أنواع من الخطر يمكن تجنب نتائجها أو التقليل منها وذلك بإعداد المسبق ،ومن خلال محاولة التنبؤ بنتائجها السلبية وتجنبها .[1]

وعرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Services Round table(F.S.R(،المخاطر البنكية كما يأتي هي إحتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال وخسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته ،حيث أن مثل هذه القيود تؤدي الى إضعاف قدرة البنك على إستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة ،وتحد من قدرته على إستغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى .[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر البنكية هي المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة .

المطلب الثاني :عوامل نشوء المخاطروأسبابها .

عرفت البيئة العالمية في سنوات السبعينات إستقرارا ،ولقد ساعدت عوامل على تحقيق ذلك حيث كانت الصناعة المالية والمصرفية تخضع لتنظيم قانوني شديد وكانت العمليات المالية والمصرفية التجارية تقوم أساسا بتجميع الموارد ،كما تميزت المنافسة بالمحدودية وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود،أما سنوات الثمانينات فقد عرفت موجات من التغير في الخدمات المطروحة بواسطة البنوك ،حيث تم إبتكار منتجات سوقية جديدة وتطورت خدمات القيمة المضافة **مثل** : تمتلك الأصول وتمويل المشروعات والتسويق وبطاقات الإئتمان والمشتقات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع ودخلت المؤسسات المالية والبنوك مجالات أ'عمال جديدة فأسفر ذلك عن مواجهتها للمخاطر .[3]

ـ ومن أهم العوامل والأسباب التي أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها ونوعها و نذكر منها :

- **التغيرات النظامية والإشر افية :** فقد فرضت العديد من الدول قيود تنظيمة على البنوك للتقليل من المخاطر البنكية ولتشجيع البنوك على الإلتزام بالمبادئ البنكية السليمة .
- **عدم الإستقرار العوامل الخارجية :** أدى هذا عنصر الى تقلبات أسعار الفائدة وزيادة معدلات الضرائب على الأرباح ، والتضخم وماينتج عنه من إرتفاع في مستوى العام للأسعار ومن ثم إنخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية .

1 _ط.ثائر فتحي محمدوهران_"أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية"،دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي ،20درجة الماجستر في تخصص المحاسبة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الزرقاء 2017 ص 11 . [1]

2-د. داود عثمان ،مرجع سابق ص 215.[2]

3_ بن علي بلعزوز وأخرون _كتاب لإدارة المخاطر (إدارة المخاطر _المشتقات المالية _الهندسة المالية) الطبعة الأولى _دار الوراق _الأردن _عمان_2013_ص 33. [3]

- **المنافسة :** فمن تزايد العمولة المالية ووصول المجتمع الدولي الى إقرار إتفاقية تحرير الخدمات البنكية،فإن إنخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الإستثمار نتيجة للمنافسة .
- **التطورات التكنولوجية:** حيث أن عمليات التحويل الإلكتروني للأصول وبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثروة المعلومات هذا الى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك لتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها .
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذة الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها .
  - عدم وضوح القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الخالية.
  - إتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية الى الأسواق المالية مما أدى الى تعرضها الى أزمة السيولة بالإضافة الى المخاطر السوق الأخرى .[1]
  - عولمة الاسواق المالية والتحرير المالي والمصرفي ، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الإقتصادي والمالي العالمي .
  - السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية او نتيجة لصعوبات في ميادين العمال او الإستثمار خاصة في مجالات الأجال الطويلة .
  - الإنتشار المفرط للمشتقات المالية بكل انواعها خاصة عندما يستخدم من طرف المضاربين لتحقيق الأرباح وليس متحوط بإدارة المخاطر .
  - الإعتماد المتزايد على إسناد الأعمال الى الجهات الخارجية لتوفير خدمات معينة إضافة الى تحالفات مشتركة جديدة مع المؤسسات غير المصرفية مما يؤدي الى حدوث مخاطرة التشغيل .

1_ . ط . عليوة مريم ، كيروان مريم ، "إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية"، درجة الماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي بنكي. جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل. 2019 /2020. ص 35 .

المطلب الثالث : قياس المخاطر البنكية و أنواعها .

الفرع الأول : قياس المخاطر البنكية .

إن نوع من المخاطر لابد النظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي : حجمه، مدته ،و إحتمالية حدوثه ، والقياس الصحيح للمخاطر الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية إذ يعتبر القياس الكمي من التحديات الهامة التي تواجه ادارة المخاطر الحديثة .هناك العديد من المقاييس التي يمكن إستخدامها لقياس التعرض للمخاطر بالمنشاة ، وتعدد تلك الطرق والمقاييس بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالمنشأة إضافة الى طبيعة نشاط المنشاة .

لكن نرى أن أشهر التقسيمات التي تناولها الباحثون في مجال نظرية المالية بشكل عام وخصوصا في مجال المخاطر وإدارة المخاطر هو تقسييم أشار إليه (Banks and Dunn 2003)، حيث يقسمان تلك المقاييس الى قسمين : مقاييس ذاتية ومقاييس رياضية (موضوعية). [1]

- تناولنا فيما يلي أهم تلك المقاييس كما نحاول التعرف على مزايا وعيوب كل مقياس :

أولا: المقاييس الرياضية (الكمية): هناك العديد من المقاييس الرياضية التي يمكن إستخدامها لقياس المخاطر ، وتشمل :

- ★ المقاييس الإحصائية .
- ★ المقاييس التحليلية .
- ★ السيناريوهات .
- ★ القيمة المعرضة للمخاطر .(var)
- ★ الخسائر القسوى .

[1] _ بن علي بلعزوز وأخرون _مرجع سابق _ص 55.

الشكل (1) : أهم مسببات المخاطر

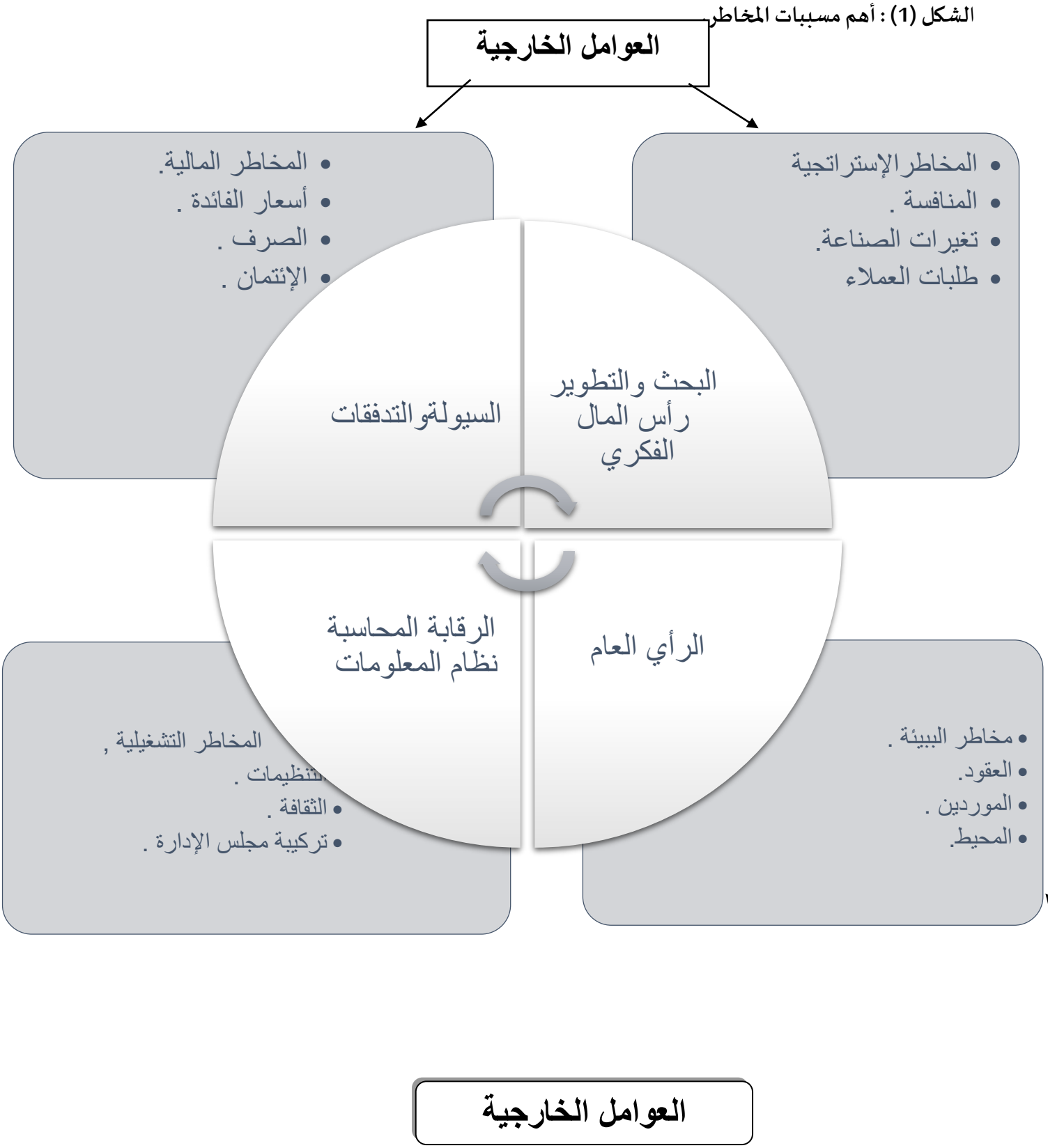

المصدر : د. بن علي بلعزوز وأخرون – مرجع سابق – ص 35

الشكل (2) : أهم الطرق المستخدمة لقياس المخاطر .

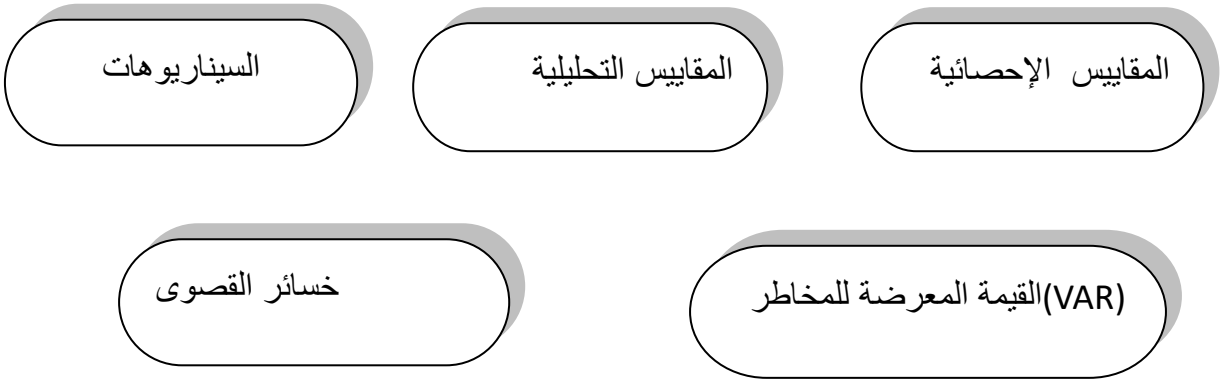

المصدر : د . بن على بلعزوز _ مرجع سابق _ ص 56 .

وتعتمد طرق القياس على هذه المعدلات الرياضية والحسابات الكمية في إيجاد مؤشرات ذات دلالة مرتبطة بالخطر ، وعلى الرغم مما لهذه الطرق من إجابيات وكذا كثرة إنتشارها ، فإنها تخفق في إعطاء مؤشرات دقيقة خاصة في الحالات اللايقين وعدم التأكد ،وهذا سبب نفسه دفع المؤسسات الى إستخدام المقاييس الذاتية .

ثانيا : المقاييس الذاتية:

في بعض الحالات فإنه من غير الممكن إستخدام المقاييس الرياضية لقياس حجم التعرض للمخاطر ، يحدث ذلك عندما تحقق الصيغ الرياضية في إعطاؤنا الوصف المناسب لها يمكن أن يحدث تحت مختلف ظروف السوق أو العمليات .[1]

_ إن لم تستطيع المؤسسة قياس الخطر بدقة فإن الأفضل أن لاتحاول إقناع نفسها أن ذلك ممكن ، وفي هذه الحالة سيكون من أحسن إستخدام المداخل الكيفية التي ترتكز على الخبرة السابقة والتنبؤ لوضع توقعات لما يكون أن يحدث . فعلى سبيل مثال يمكن لمؤسسة مالية إدراك أنه عندما يصل حجم المعاملات الحد الأقصى ، فإن مخاطر التشغيل ستتزايد بسسب إجهاد النظام والأخطاء البشرية .... لاحظ أنه في هذه الحالة ،التعرض للمخاطر سيعتمد على الخبرة السابقة أكثر منه على الصيغ الرياضية والتوزيعات .

المقاييس الكيفية ممكنة تطبيق في مجالات محددة كالمخاطر ملاءة العملاء ،مخاطر القانونية ،ومخاطر التشغيل وهي مخاطر من صعب إخضاعها للنمذجة المالية وتستخدم المقاييس الكيفية لتجاوز المقاييس الرياضية مثال ذلك أن المنشأة يمكنها حساب مخاطر الإئتمان لكل الأطراف الأخرى من خلال الصيغ الإحصائية ،لكنه قد يكون من الأحسن تجاهل تلك النتائج عند التعامل مع أطراف غير إستثمارية بل إستخدام قواعد ذاتية أثر صرامة .

الجدول 1 : ملخص لأهم طرق قياس المخاطر .[1]

[1] _ د. بن على بلعزوز وأخرون _ مرجع سابق _ ص 56 .

الطريقة	مزاياها	عيوبها

المقاييس الرياضية (الكمية):

الإحصائية	فعالية في تقدير التعرض للمخاطر التي تتغير خلال الزمن	ـ يعتمد على الإفتراضات حول سلوك أسعار الأصول والتوزيعات التي قد لا تكون دائما دقيقة .
	ـ ممكنة التطبيق على أنواع مختلفة من مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق .	
التحليلية	ـ سهلة وبسيطة الوضع والتطبيق .	_لايمكن تطبيقها في حساب كل التعرضات للمخاطر .
		_غير ممكنة الإستخدام لتقدير التعرض المستقبلي للمخاطر .
السيناريوهات	_ تتيح للمعلومات عن خطر لمجموعة من التدفقات الخارجية . _عملية وممكنة التطبيق في المعاملات المنفردة كما في المحافظ المالية .	_ صعبة التطبيق .
	_لاتترك أية إفتراضات بخصوص الإحتمالات .	
	_تترجم بشكل مفهوم (أرباح وخسائر مثلا)	
	_عملية على مجموعة من المخاطر الإئتمانية والسوقية ومخاطر السيولة .	
القيمة المعرضة للمخاطر.	_ تتيح ويسمح تجميع المخاطر عبر المحافظ .	_يعتمد على الإفتراضات بخصوص التقلب الإرتباطات ومجالات الثقة . _ تفشل في التعرف على مايكمن أن يحدث في الحالات القصوى . _صعبة التطبيق والتنفيذ .

[1]_ د. بلعزوز ؛مرجع سابق _ص 57_58.

		_قابلة للتطبيق فقط في حالة محافظ التي يتم تسييرها وفق السوق mark_to_market.
الخسارة القصوى	_يوفر منهجية تجميع عبر المحافظ ودرجات المخاطر .	_منخفضة جدا لأنها تتجاهل الإرتباطات ومجالات الثقة .
		_قابلة للتطبيق فقط في حالة المحافظ التي يتم تسيرها بشكل لحظي (يومي).

	_يمكن أن تستخدم عندما لايوجد مدخل (مقاربة)كمية مناسبة، أو لتجاوز النتائج الكمية (التأكيد النتائج مثلا)	

الفرع الثاني:انواع المخاطر البنكية

تبقى البنوك ورغم تعدد أنواعها ذات طبيعة تجارية ، فهي تسعى الى تحقيق أعلى معدلات الربحية ،الشيء الذي ارغمها على خوض في عدة مخاطر بدرجات متفاوتة تماشيا مع القاعدة التي تقضي بأن درجة الربحية تعادل درجة المخاطرة . وقد تعددت هذه المخاطر حسب تعدد الوظائف والخدمات التي تقدمها البنوك ولاسيما ماتعلق بمنح القروض وتوفير السيولة لمواجهة مختلف طلبات العملاء ، ويوجد نوعين من المخاطر وهي :

1 . **المخاطر المالية :** هي المخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والإلتزامات المتعلقة بالبنوك ، وهذاالنوع من المخاطر يتطلب إشراف ورقابة مستمرة من قبل إدارة البنك بما يتوافق مع إتجاه وحركة الأسعار والسوق والعملات ، والظروف الإقتصادية بالإضافة الى ذلك للعلاقة مع الإطراف الأخرى وتتمثل في :

أولا :المخاطر الإئتمانية : Crédit Risk

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف الأخر في العقد أي قدرته على الوفاء بإلتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد ، ويرد حدوث المخاطر الإئتمانية في الدفتر التجاري ،وتظهر المخاطر الإئتمانية في حالة القرض عندما يعجز الطرف الأخر على الوفاء بشروط القرض الكاملة في موعدها ،ويعتبر هذا الأهم خطر بالنسبة للبنوك ، فالمقترض قد لايسدد ماعليه من دين لبسبب أو لأخر كما يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل

أمواله الحالية للأسباب نفسها ، وهذاما أثبتته الخبرات العملية المصرفية طالما أن ضمانات القروض مهما كان نوعها وحجمها أحيانا فهي غير كافية لتغطية قيمة القروض كلها على إعتبار أن تحصيل قيمة القرض غير المسدد طوعا أو بالأخرى عن طريق إتباع الإجراءات القانونية تكلف البنك مصاريف تؤثر على مردوده المالي من جهة ،وتفوت عليه فرصا أخرى لتوظيف أمواله .[1]

_ إن تعرض المصرف الى المخاطرة الإئتمانية بمستويات عالية يعرض المصرف الى مشاكل مالية بحث تنعكس على ثروة حملة الأسهم في المصرف وهو مالا ترغبه إدارة المصرف على الإطلاق[2] .

ثانيا : مخاطر السيولة :Liquidity Risk

هي المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة ، وتعتبر إدارة السيولة في البنوك أمرا في غاية الأهمية وينطوي على مخاطر عالية لأن الفشل في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد يؤدي الى إنهيار البنك وفشله كمؤسسة مالية .

_على البنك توفير الإجراءات والسياسات المناسبة المتعلقة بالسيولة كذلك العمل على وضع الحدود المناسبة التى تتناسب مع حجم البنك .ودرجة تعقيدات نشاطاته .كذلك من الأهمية بمكان توفر نظام لقياس ومراقبة مخاطر السيولة . وكذلك على البنوك إيجاد أنظمة تمكنها من معرفة مخاطر السيولة مقدما حتى يتم إتخاذ الإجراءات المناسبة لتصويب الوضع [3].

وهناك معنى آخر شائع لمخاطرة السيولة وهي أن قيم الأُصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة الى الخارج ، ومن هذا المنطلق تكون السيولة هي إحتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة .[4]

_ وتعني المخاطرة السيولة كذلك هي أن عدم القدرة على مواجهة الإلتزامات الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها .[5]

1 – د. عبد الناصر براني أبو شهد. إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية ـ الطبعة الأولى ـ دار النقاش للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2013 ـً ص 67 - 68

2_ ـ د. أسعد حميد العلي ـ إدارة المصاريف التجارية / مدخل إدارة المخاطر ـ الطبعة الاولى ـ الذاكرة للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 2013 ـ ص 346

3_ د. شيقري نوري موسى وأخرون ـ إدارة المخاطر ـ الطبعة الأولى ـ دار المسيرة ـ عمان ـ 2012 ـ ص 300 .

4- د . طارق عبد العال حماد ـ إدارة المخاطر ـ الدار الجامعية ـ جامعة عين شمس ـ 2003 ـ ص 199 - 200 .

5- ط . ربيحة قسام ، ط ـ رواية بروك ، ط . شريفة بلحاج – "تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي ".درجة الماستر .كلية العلوم الإقتصادية .قسم العلوم المالية والمحاسبة .تخصص المحاسبة .جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ـ 2019 /2020 ـً ص04 .

ثالثا : مخاطر السوق :

سيتخوف المستثمرين عادة من الإستثمار في بعض الأسواق وخصوصا الأسواق الأسهم ، وذلك لوجود مايسمى بعامل خطر السوق ؛انه خطر خسارة جزء من الاموال المستثمرة في الاسهم لنتيجة انخفاض قيم السوق .ان التفكير بأن الإستثمارات تتحرك إرتفاعا وهبوطا بجعل الأعصاب مشدودة ومتوترة ، فحقيقة الأمر أن تقلب أو تذبذب السوق بالرغم من أنه متوقع لدى المستثمرين إلا أنه الجزء غير المستحب في سوق الأسهم .[1]

رابعا: مخاطر أسعار الفائدة : INTEREST HATE RISK

هي تلك المخاطر التي تنجر من التغيرات الطارئة على أسعار الفائدة بالإرتفاع أو الإنخفاض والتي تعكس أثارها على وضعية البنك ونشاطه . وهي أيضا مخاطر ناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على ايرادات البنك ورأسماليه ،حيث ان البنوك تواجه هذه المخاطر من منطلق كونها وسيط مالي ؛ ولذلك فان المخاطر اسعار الفائدة قد تنطوي على تهديد كبير لارباح البنك وراسماله ؛الأمر الذي يتطلب من البنك إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك .

_ إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانو مقترضين أو مقرضين فالمقرض يتحمل خطر إنخفاض عوائده إذا إنخفضت معدلات الفائدة ، اما المقترض فيتحمل إرتفاع تكاليف ديونه بإرتفاعها .

خامسا : مخاطر الصرف الأجنبي :

"هي المخاطر المرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف ولاسيما المستثمرين الذين يستثمرون في الأسواق العالمية ".

سادسا :مخاطر التضخم :

في حالة التضخم يتأثر العائد الحقيقي حتى ولو كان العائد الإسمي مضمون (مثل : في حالة السندات الحكومية.)[2]

2 . المخاطر الغير المالية :

وهي المخاطر التي لاتتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية ولا تقل أهميتها على أهمية المخاطر المالية كونها تؤثر في الوضعية المالية للبنك وقد تؤدي الى إفلاسه ، ويمكن تقسيمها الى مايلي :

أولا : مخاطر التشغيل :

1د. سيد سالم عرفة .إدارة المخاطر الإستثمارية _الطبعة الأولى _ دار الراية _ عمان _ 2009 _ص 31 .
[2] _ د. سيد سالم عرفة إدراة المخاطر الإستثمارية _ مرجع سابق _ ص 54

تنشأ مخاطر التشغيل من مجموعة من العوامل منها الغياب التام للرقابة والمعالجة ، أو فشلها نتيجة الضعف أو عدم الكفاءة في العمليات التشغيل ، وسوء ادارة التكاليف الثابتة والمتغيرة للعمليات التشغيلية و الفنية وعدم الإستجابة للتغيرات في أحجام المعاملات . يشمل هذا النوع من المخاطر العمليات الناتجة عن عمليات اليومية للبنوك .[1] وتتمثل هذه المخاطر في مخاطر العمليات ، مخاطر فقدان الكوادر البشرية الجيدة ، مخاطر التقاضي ، مخاطر الإختلاس ، مخاطر تبيض الأموال والتزوير .... إلخ .

ثانيا : مخاطر السمعة :Rreputation Risk

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي العام السلبي إتجاه البنك الأمر الذي قد يمتد الى تأثير على البنوك الأخرى ، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.[2]

ثالثا : مخاطر القانونية :Crédit Risk

تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الإلتزام بالقوانين أو القواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الإشرافية ، والتي يمكن أن تِؤدي حاليا او مستقبلا ارباح البنك وسمعته بشكل عام مثل فرض غرامات مالية نتيجة غموض بنود إتفاقيات مبرمة .[3]

رابعا : المخاطر الإستراتجية :Strategic risk

ويسمى هذا الخطر كذلك بخطر السياسة العامة ، وعلى سبل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية ، أو تخصص البنك في السوق يشهد حالة إنخفاض في الأداء (الإستثمار في مجالات أقل عائد) ، وبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه إستراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على تطوره ونموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة [4].

خامسا : المخاطر السياسية :

هي تلك المخاطر الناشئة عن تغيير السياسة الداخلية والخارجية بحيث تتعرض البنوك لتجميد الأرصدة أو الأصول في البلدان الخارجية أو مصادرها في حالة التغيير في السياسات الحكومية لتلك البلدان كما تؤثر الأحداث السياسية وتخلق مخاطر للعميل البنكي ومنها العولمة والإضطرابات السياسية والتأميم .[5]

---

[1] _ د.بن علي بلعزوز وآخرون _ مرجع سابق _ ص 187 .

[2] _ ط. بوزايدة عائشة _أثر المخاطر المالية على الأداء المالي _رسالة ماستر _كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة _2015/2014 _ ص 13_ 14 .

[3] _ أ. بوعمامة علي _أ.د.زايد مراد _"المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية مجلة الإقتصاد الجديد _العدد_ 15_جامعة الجزائر 3_2016/02_ ص249..

4_cours :gestion des risques financiers Smahane Asma TALEB BENDIAB _Master1 ,EMB_2019 /2020 p 73

[5] _ ط. بن حليمة أم الخير _ ط. زروقي صبرينة _"تسيير المخاطر البنكية بإستخدام القرض التقسيطي "_رسالة ماستر _كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _ قسم علوم التسيير _تخصص مالية وبنوك_جامعة إبن خلدون تيارت _2022/2021 ص 13_14.

الشكل رقم 03 : أنواع المخاطر البنكية .

المصدر : من إعداد الطالبتين بالتصرف .

المبحث الثاني : تسيير المخاطر البنكية :

المطلب الأول : تسيير المخاطر البنكية .

في ضوء الإنفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية والتطور التكنولوجي ،بالإضافة الى الإستخدام المتزايد للمبتكرات المالية ، أصبحت الصناعة المصرفية ترتكز في عملها على فن إدارة المخاطر ، والذي يرتكز على أربعة مراحل وهي :

- تعريف المخاطر التي يعترض لها النشاط البنكي .
- القدرة على قياس تلك المخاطر بالصورة المنتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب .
- إختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها .

قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر بإستخدام معايير مناسبة وإتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب

ومن المعروف أن العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السمعة ، مخاطر الإستثمار؛مخاطر الإلكترونية .... إلخ ، ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة بإتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك من خلال مايلي :

- ❖ العمل على الإستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال .
- ❖ العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر ، وأخرى لمتابعة التنفيذ السياسات الإئتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنهم توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل .
- ❖ تدريب إلاطارات البنكية في هذا المجال .
- ❖ وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكافلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها ، والعمل على تحديثها بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الأسواق المحلية والعالمية أو التشكيلات الإدارية للبنك .

وقد تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك ومن بينها البنوك الجزائرية لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل إهتمام من قبل ، حيث زاد الإهتمام بالمخاطر التشريعية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف مما يتطلب من البنوك إستخدام التكنولوجيا و الأساليب الحديثة لإدارة هذه المخاطر و التنبؤ بها .

. تحصل البنوك الجزائرية على مواردها المالية من مصادرها وتقوم بتوزيعات على إستخداماتها بشكل منظم يضمن لها أكبر عائد ، هذا الأخير يختلف من بنك الى أخر نتيجة لعدة إعتبارات منها إختلاف العمليات المصرفية وكذا السياسات والأستراتيجيات المتبعة ، أي أن هناك بنوكا ذات أداء مرتفع و أخرى منخفضة الأداء .[1]

المطلب الثاني : تسيير المخاطر وفق لمتطلبات بازل الثانية :

إجتمع في عام 1975 محافظوا البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر الكبرى وقامو بشكيل "لجنة بازل 02 للرقابة المصرفية "تحت رعاية بنك التسويات الدولية والدول الكبرى التي شكلت هذه لجنة هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،المملكة المتحدة ، بلجيكا ،كندا ،إيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، هولندا السويد بالإضافة الى سويسرا لوكسمبورغ . إختارت اللجنة أعضاءها من ممثلي هيئات الرقابة على المصارف التجارية العاملين لدى البنوك المركزية .

وبعد الدراسات مستفيضة وضعت اللجنة عددا من المبادئ والشروط التي يجب أن تلتزم بها المصاريف التجارية لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية ، تتعلق هذه المبادئ بوضع معايير دولية موحدة للرقابة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توفرها بالبنوك لمواجهة كل من المخاطر الإئتمانية credit risks، ومخاطر السوق market risksوالمخاطر التشغيلية operatianal risksكما تشمل تلك المبادئ شروط منح تراخيص للمصاريف الجديدة ومعايير الأوضاع عن نتائج أعمال تلك المصاريف ومراكزها المالية .[2]

كما اجتمعت لاحقا12دولة كبرى في مدينة بازل السويسرية عام 1988 بهدف توحيد متطلبات رأس المال للبنوك التجارية ، أيضا برعاية بنك التسويات الدولية ، فمن المعروف إن بنك الدولية أنشئ عام 1930 لتسهيل التعاون والتنسيق النقدي بين دول العالم . وفي الثمانينات ركز البنك جهوده على وضع الحلول لمعالجة أو التخفيف من مشكلة المديونية العالمية ، كما أدى دورا جوهريا في إعداد النسخة الأولية من مقررات لجنة بازل الأولى وفي إقتراح التعديلات اللاحقة عليها .

إن الواحدة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل أنها جعلت متطلبات رأس المال معتمدة بشكل أساسي على مستوى مخاطرة المصرف ، ولذلك أصبح مطلوبا من المصارف التجارية ذات المخاطرة الأعلى الإحتفاظ بمستوى أعلى من رأس المال وتخفيض تعرض تلك المصارف للمخاطرة الإئتمانية وأعطت الفرصة للمصارف التجارية التي تعاني من ضعف رأس المال لتحسين هيكليها المالي ، فقد كان مطلوبا من جميع المصارف بنهاية عام 1992 الإلتزام بنسبة رأس المال على الأقل 8 بمئة من الموجودات الموزونة بالمخاطر ، ,إن لا يقل حق الملكية عن 4 بمئة علما أن حق الملكية هو مجموع كل من حقوق المساهمين من الأسهم العادية بالقيمة الإسمية للسهم الواحد ، مضافا إليه الأرباح المحتجزة بالإضافة الى الإحتياطات والأسهم الممتازة في حالة إدراجها حسب التعليمات المحاسبية السائدة بأنها مكونات حق الملكية . "[3]

المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية :

[1]_ط .بوزايدة عائشة _ مرجع سابق _ ص 14 _15.
[2]_د. أسعد حميد العلي _مرجع سابق _ ص 279
[3]_ أسعد حميد العلي _مرجع سابق _ ص 280.

تشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية خمسة وعشرين مبدأ أساسيا لابد من وضعها موضع التنفيذ لضمان فعالية أي نظام فعالية أي نظام رقابي ، وتتعلق هذه المبادئ بالموضوعات الأتية والتي سيجرى تفصيلها لاحقا :

أ. الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة .

ب. الترخيص والهيكلة .

د. النظم والشروط التحويطية .

ج. أساليب الرقابة المصرفية المستثمرة .

هـ. متطلبات المعلومات .

و. الصلاحيات المراقبين الرسمية .

ز. العمل المصرفي الخارجي.

إن الهدف من المبادئ السابقة هو أن تكون مرجعا أساسيا لسلطات الرقابية وغيرها من السلطات العامة في جميع البلدان وعلى الصعيد الدولي ، وسيكون من مهمة السلطات الرقابية أن تستخدم تلك المبادئ في مراجعة إجراءاتها الرقابة الحالية ، والبدء في تنفيذ برنامج لمعالجة أي أوجه بأسرع وقت ممكن وبشكل عملي في إطار سلطاتها القانونية ، وقد تم تصميم المبادئ بحيث يمكن التحقق منها من قبل المراقبين و الهيئات الإقليمية والتنظيمة ومنظمي الأسواق المالية .[1]

ومن هنا نستخلص إتفاقية بازل 02 إنطوت على ثلالث أسس وثلاث محاور أساسية :[2]

1. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر اللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل و مخاطر الإئتمان .

2_ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة أي أن يكون البنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الألية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.

3 . نظام فعال لانضباط السوق والسعي لإستقراره هذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها و مدى وتعرضها للأخطار والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسة على علم بها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات. وجاءت أسس الإتفاقية بيما يضمن تحقيق الأهداف التالية :

[1]_ أسعد حميد العلي _ مرجع سابق _ ص 282.
[2]_ ط. عيادي محمد أمين _ شعشوع عبد العزيز_ مرجع سابق _ص 16_17 .

- المزيد من معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي .
- تدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك وضمان عدم تعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة .
- إدراج العديد من المخاطر لم تكن مخصصة في إتفاقية بازل 02 مثل مخاطرة أسعار الفائدة بالنسبة للأصول وعمليات خارج الميزانية بغرض الإستثمار طويل الأجل .

المطلب الثالث : مقترحات لمعالجة موضوع المخاطر البنكية .

هناك مجموعة من الطرف لمعالجة المخاطر وهي : [1]

- ❖ تجنب المخاطر .
- ❖ تقليل المخاطر .
- ❖ نقل المخاطر .

مع ملاحظة أن ينبغي إستخدام الطريقة الأنسب حسب طبيعة الخطر الذي تواجهه المنشأة وحسب الأهداف الإستراتجية للمنشأة و كذا حجم المخاطر التي لدى المؤسسة إستعداد لتحملها كما يجب عند معالجة المخاطر أن تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار العناصر التالية :

- التأكد من فعالية التحكم في المخاطر داخليا والتي يقصد بها درجة التخلص من المخاطر أو تخفيضه بإستخدام إجراءات التحكم المقترحة .
- المقارنة بين تكلفة إجراءات التحكم في المخاطر والمزايا المتوقعة من تخفيض المخاطر .
- قياس التأثير الإقتصادي المتوقع لاجراءات التحكم في المخاطر في حالة عدم إتخاذ أي إجراء بالمقارنة بتكلفة الإجراءات المقترحة .
- يجب على المؤسسة أن تتفهم القوانين المطبقة وأن تطبق نظام للرقابة لتحقيق التوافق مع القوانين .

ويوجد أحيانا بعض المرونة في حالة أن تكلفة تخفيض خطر مالا تتناسب مع تلك المخاطر .

وكذلك من طرق معالجة المخاطر البنكية هي:

- التعامل مع عدة المتعاملين .
- رسم السياسة المستقبلية.
- تطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية .
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لايؤثر على ربحية البنك .
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك .

1_د . بن علي بلعزوز وأخرون _مرجع سابق _ ص 61 .

وللحد من من هذه المخاطر المصرفية لابد هناك من اليات وترتيبات ادارية تهدف منها حماية الاصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى أقل حد ممكن . وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من أثارها الى أدنى حد ممكن ، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها ، بما يضمن إستمرار تأدية البنك لأعماله.[1]

.وكذلك من مقترحات لمعالجة موضوع المخاطر يوجد :

أولا : تبني أنظمة الخبرة الحديثة في مجال إتخاذ القرار:

إن أهم الوسائل في مجال إتخاذ القرارات هو تبني أنظمة الخبرة الحديثة التي تساهم بدورها في توضيح الصورة الحقيقة للأطراف المتعاملة لتسهيل عملية التعامل معها ولكن المقصود بأنظمة الخبرة هنا هي الأنظمة المساعدة في إتخاذ القرارات وتقديم الحلول الممكنة للمخاطر وهذه اخيرة يمكن أن تعمل على طرح حلول للمشاكل المختلفة التى يمكن أن تتعرض لها البنوك . والهدف الأساسي للبنك هنا هو ان تكون هذه الأنظمة فعالة و بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب و هذا مايوفر للبنك معطيات أو معلومات ضرورية و مرنة في أوقات مختلفة تتيح للبنك التعامل مع المخاطر في أي وقت وجدت .[2]

ثانيا : الإلغاء التام أو التقليل ماأمكن للتعاملات الإقتصادية الغير الرسمية :

"إن من المشاكل الحادة التي تطرح على مستوى القروض البنكية مايتعلق بتوفير المعلومة ، والتي من شأنها وضع الاطار اللازم لخلق الشفافية المطلوبة بين المقرض والمقترض على العكس من هذا ، وفي ظل الإقتصاد ذي البنية المختلفة فإنه من الصعب الوصول الى المعلومة وبالشفافية المطلوبة ، وإن حصل ذلك فلن يكون إلا بتكاليف عالية هي بأساس غير مرغوبة من جانب مبدأ تحقيق المردودية فالمتعارف عليه في الإقتصاديات المختلفة إنتشار ظاهرة التعاملات الإقتصادية غير رسمية ومن بينها تلك المتعلقة بالتعاملات المالية، وهذا مايطرح إشكالية البنك في قيامه بدوره الرائد من العملية التمويلية ، وخاصة في مجال منح القروض .

ثالثا : تبني المعايير المالية الأكثر موضوعية في مجال إتخاذ القرار:

تكمن أهمية تبني المعايير المالية الموضوعية فيما يخص الدراسات التي تقوم بها البنوك من أجل تدنية المخاطر التي تتعرض لها ، في مدى مصداقية وشفافية المعلومات المتحصل عليها فكما كانت هذه المعلومات مبنية على الأسس صحيحة كانت القرارات المعلنة من البنك رشيدة ، وتتحمل درجة ضئيلة من المخاطر ، وهناك يجب على

[1] _ ط. عليوة مريم . ط.كيروان مريم _ مرجع سابق ص 46_47.
[2] _ ط. دهمش أميرة ," المخاطر البنكية وآلية تسييرها " ،رسالة ماستر ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص بنوك _جامعة محمد بوضياف بالمسيلة _2014_2015 ،ص 39، 40 .

البنك قبل القيام بتلك الدراسات التحري على مدى صحة المعلومات المقدمة إليه في قيامه بهذه الخطوة يكون قد توصل الى إصدار قرارات دقيقة من إجراء قيامه بتلك التحريات على المعلومات التي قدمت إليه "[1] .

المبحث الثالث :الدراسات السابقة لموضوع المخاطر البنكية

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية لموضوع المخاطر البنكية .

1 ـ دراسة بوزايدة عائشة (2014) بعنوان "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي ".

_تهدف هذه الدراسة الى تقييم المخاطر المالية وذلك بإستخدام المؤشر العائد على حقوق الملكية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري متليلي . وتنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التي تسعى لتحقيقه و المتمثل في تعظيم الربحية من خلال الوظائف التى تقوم بها .

ـ وتم التعرف في هذه الدراسة على المخاطر وكيفية تسييرها والنموذج العائد على حقوق الملكية ومن ثم تطبيق هذا النموذج كآلية تقييم وقياس مخاطر في البنوك .

_ وتوصلت نتائج الدراسة الى ان غاية البنك هي تحقيق الربحية وضمان الإستمرارية في النشاط وتعتبر المقارنة الزمنية للأداء من أهم أدوات التقييم فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة المؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية وبالتالي يمكن التعرف على تطورها ، وتبين مدى تقدم في الأداء .

2 ـ دراسة غانية (2015) بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقرارات بازل 02 و بازل 03 "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر المصرفية ، وطرق إدارتها حيث سعت هذه الدراسة الى إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الجزائري .كما أبرزت هذه الدراسة أهم ما جاء ت به إتفاقية بازل 1 والتطورات التي حصلت وصولا الى لجنة الى بازل 02 وبازل 03 .

وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج الأتية :

ـ إن إدارة المخاطر عبارة عن نظام متكامل بهدف مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك ، من خلال تحديد وقياس ومراقبة المخاطر ، وإختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها .

ـ هناك أسلوبان لإدارة المخاطر ، الأسلوب الأول : تخفيض تكاليف المخاطر الى أدنى حد ممكن ،و الأسلوب الثاني:

تمويل المخاطر عن طريق إستخدام التحوط لضمان الأموال ، وتعويض الخسائر الناتجة عن المخاطر .

3 ـ دراسة حليمة طالب (2015) "الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر في البنوك التجارية ".

[3]ـ ط . دهمش أميرة ، مرجع سابق ـ ص 40 ـ 41 .

_ هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطرفي البنوك التجارية ، حيث تطرقت الى أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية في إطار نشاطاتها المختلفة كما أبرزت كذلك واقع تطبيق معايير إتفاقيات بازل في البنوك التجارية الجزائرية . وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج الأتية :

_ إفتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في إدارة وقياس المخاطر البنكية .

_ إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف البنكي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية ، مع إستحداث نظام للتنقيط تدرج فيه الخصائص الإقتصادية ، المالية ، والقانونية للعملاء تقييما لقدراتهم الإئتمانية .

_ قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية وإدارة مخاطرها ، لأنها مستوحات من بازل 01 ، وبالتالي ضرورة إنتهاج مبادئ بازل 02 وإرساء مبادئ الرقابة الإحترازية الفعالة .

4 _ دراسة نانسي جمال عبد العزيز وشاح (2010 _ 2015) بعنوان "أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ".

_ هدفت الدراسة الى بيان أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة الزمنية 2010_2015 ، وقد تشمل النموذج دراسة على المتغير المستقل مخاطر السيولة بعناصرها الأتية : نسبة الإستثمار ، نسبة السيولة السريعة، نسبة إجمالي الودائع على إجمالي الأصول ، حقوق الملكية .وقد بينت نتائج هذه الذراسة أنه يوجد أثر معنوي لمخاطر السيولة مجتمعة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ممثلا بالعائد على الأصول ولكنها أظهرت أثر معنوي لهذه النسبة غلى الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ممثلا بالعائد على حقوق الملكية . وتبين أن نسبة الإستثمار ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية .،

5 _ دراسة محمد عبد العليم بعنوان "تأثير المخاطر المالية على أداء البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية ".

_ إستهدفت الدراسة الوقوف على تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية ، بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من 01 /2004/01 حتى 2012/12/31 ولإختبار تلك العلاقة فقد إستخدم الباحث أسلوب تحليل الإرتباط و اسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لمعرفة درجة المعنوية الإحصائية للمعاملات ، وتوصلت الدراسة الى ثبوت علاقة معنوية لأبعاد إدارة مخاطر الإئتمان وإدارة مخاطر السيولة، وكفاءة إستخدام الأموال على أداء البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية ، مما يدعم التوصية بضرورة العناية والإهتمام بإدارة مخاطر الإئتمان وإدارة مخاطر السيولة وتحسين إستخدام الأموال بالبنوك التجارية على إختلاف أحجامها لتحقيق التميز والإستقرار في السوق المصرفي .

6 _ دراسة نشاد عز الدين ،يهوري نبيل ، مكري أيوب "المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها ".

_ تهدف الدراسة التطرق الى الوساطة التي تقوم بها البنوك مع مختلف أشكال وانواع القروض التي تمنحها في إطار نشاطها المالي ، وهذا دون إهمال الأخطار التي تلحق بالبنوك عند ممارستها لنشاطها في منح القروض ، مع التطرق الى كيفية قياس هذه الأخطار ، وإستراتيجية البنوك في تعظيمها للعوائد وتندية الخطر ، فيلجأ الى الضمانات التي يطلبها البنك من المقترض مع كيفية تحديد هذا الضمان من حيث القيمة والنوع ، إضافة الى السياسات و الإجراءات المتبعة لإدارة القروض المتعثرة . وتوصلت هذه الدراسة الى أنها إذا قامت البنوك بالإحتراز اللازم فإنه يمكنها تحقيق من حدتها و التنبؤ بيها ، وتسيير هذه المخاطر والوقاية منها أو التقليل من حدتها

المطلب الثاني : دراسات الأجنبية لموضوع المخاطر البنكية .

1 _ دراسة Akhtar and sadaqat (2011) بعنوان " Manajement liquidity risk" قام الباحث بدارسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية في باكستان وهدفت هذه الدراسة الى التطرق في مخاطر السيولة المرتبطة بملاءة المؤسسة المالية ، بغرض تقييم إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان .وتبحث هذه الدراسة أهمية حجم الشركة ، ورأس المال التشغيلي ، والعائد على حقوق الملكية ، وكفاية رأس المال والعائد على الأصول ، مع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان . ولتحقيق أهداف الدراسة فقد إستخدمت عينة من 12 بنكا ، منها 6 بنوك تقليدية ، و6 بنوك إسلامية .وجمعت البيانات من التقارير السنوية للبنوك خلال الفترة 2006 _ 2009 و إستخدمت البيانات المالية من هذه التقارير لحساب وتقييم إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان وتضمنت العينة الإجمالية 48 ملاحظة في السنة المصرفية ، وإستندت الدراسة الى بيانات ثانوية تغطي فترة 4 سنوات أي الفترة 2006 _2009 .

وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية غير هامة بين حجم رأس المال و صافي رأس المال العامل ، و صافي الأصول مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين ، و بالإضافة الى ذلك وجد أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية و العائد على الموجودات في البنوك الإسلامية إيجابية وكبيرة نسبة 10 %.

|2 _دراسة Alshatti (2015) بعنوان " The effect risk mangement on financil performance of the

jordonian commercial bank

_هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الإ ئتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (2005-2013)، وقد تم تصميم نموذجيين رياضيين لقياس هذه العلاقة، هما نموذج العائد على الأصول و نموذج العائد على الملكية ، وكشف البحث أن هناك تاثير لإدارة مخاطر الإئتمان على الأداء المالي البنوك التجارية الأردنية مقاسه بالعائد على الأصول،والعائدعلى الملكية ،كما لخص البحث إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الإئتمان التي تم البحث فيها لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ،و إستناد الى النتائج أوصى الباحث البنوك بتحسين إدارة مخاطر الإئتمان لديها تحقيق المزيد من الأرباح .

3 _ دراسة (U'ANN WANJI RU NDNG) بعنوان " EFFECT of financial Risk Management of financial performance of oil companies in kenya" .

_ هدفت هذه الدارسة إلى تحديد تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات النفط في كينيا ، تكون مجتمع الدراسة من85 شركة نفط ،أما حجم عينة الدراسة من 40 شركة،إستخدمت الدراسة أداة الإستبيان لقياس أثر إدارة المخاطر على الأداء المالي ،ثم تطبيق نموذج الإنحراف الخطي للأداء المالي مقابل تقنيات إدارة المخاطر المالية على دراسة العلاقة بين المتغيرات .

_ وفي الأخير قد توصلت هذه الدراسة إلى أن معظم شركات النفط التي إستخدمت ممارسات إدارة الماخاطر المالية ، كان لها علاقة إيجابية للاداء المالي .

4_دراسة (2017 FREDREDRICK KIPROP)بعنوان EFFECT of Risk eualuation on performamce of finacial institions"

_ هدفت الدراسةإلى تحديد اثر تقييم المخاطر على أداء المؤسسات المالية، تم التوزيع إستبيان على 46مدير بنك تجاري ،و52على مؤسسات التمويل اللأ صغر ، و200على مركز ساكو ، بحجم عينة تبلغ 239مستجيب ، تم جمع البيانات بإستخدام أداة الإستبيانات .

_ توصلت الدراسة إلاأن هناك تأثير إيجابي لتقييم المخاطر المالية على أداء المؤسسات المالية ،هذا يشير إلى أن كل زيادة في تقييم مخاطر هناك 0,821 زيادة في أداء المؤسسات المالية .

5_ دراسة (2018. LELGO KIBYEGON JESPHAT) بعنوان EFFECT of financial Risk on financial performance of micro finance in stitutions in keny .

_ هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في كينيا،13 مؤسسة تمويل صغيرة مسجلة ،إستندت الدراسة على التقارير المالية السنوية الممتدة 5سنوات ما بين 2013و2017.

_ توصلت الدراسة إلى أن الإنخفاض في المخاطر الإئتمان ومخاطر أسعار الصرف توثر إيجابيا على الأداء المالي.

6_ دراسة (2019.MESE LECH AMALUK) بعنوان " The of finanlacial risk on the financial perfomance of ethiopian commarcial banks. "

_ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير المخاطر المالية على الأداء البنوك التجارية الإثيوبية خلال الفترة من عام 2000إلى 2017، وإستخدامت الدراسة البيانات المالية ل 7 بنوك تجارية فقط من أصل 17 بنكا تجاريا عاملا في إثيوبيا ، حيث إستخدمت العائد على الأصول كمتغير تابع ، مخاطر الملائمة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر معدل التضخم ومخاطر أسعار الصرف الأجنبية كمتغيرات مستقلة. .

_ توصلت الدراسة الى أن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر معدل التضخم ومخاطر سعر الصرف الأجنبي لها تأثير كبير إحصائيا وتأثير إيجابي على العائد على الأصول ، في حين مخاطر الإئتمان لها تأثير إحصائي وسلبي على الأداء المالي .

المطلب الثالث : مايميزهذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

إن مايميز هذه الدراسة عن غيرها أنه ألقينا الضوء على الأداء المالي وأثره على البنوك التجارية المدرجة في سوق مالي وترتكز هذه الدراسة على المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية وتسييرها، ومفاهيم الأداء المالي ، وكذلك دراسة العلاقة بين الأداء المالي والمخاطر البنكية . وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها شملت انواعا من المخاطر البنكية ومؤشرات الاداء المالي،وتحليل القوائم المالية ،وكذلك دراسة العلاقة بين الاداء المالي والمخاطر البنكية.

خلاصة :

تناولنا من خلال هذا الفصل الى مفهوم المنخاطر البنكية وعوامل نشوءها وأنواعها التي قد تتعرض لها البنوك والتي كانت وراء إفلاس العديد من البنوك الدولية وكذلك طرق تسيير المخاطر البنكية وقياسها على على مستوى البنوك ومختلف إستراتيجياتها وفقا لمتطلبات بازل الثانية ،كما تطرقنا الى مقترحات لمعالجة موضوع المخاطر البنكية وتطرقنا كذلك الى دراسات السابقة لها .

تتعرض البنوك أثناء نشاطها الى مجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة لعدم التأكد ، وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر قانونية ، والتي تنجم من كثرة وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي ، وعلى أثر التكنولوجيا الحديثة يقتضي على على البنك قياس هذه المخاطر وإتباع سياسات صحيحة لمواجهتها عند نشوءها ، وفرض إجراءات تضمن توفير المعلومات اللازمة والدقيقة لكي تراقب سير عملياتها اليومية وتعمل على محاربة المخاطر في حال ظهورها بشتى الوسائل التي تتوفر لديها للتقليل أو الحد منها وبهذا إذ تحافظ البنوك على ربحيتها وتزيد من إستقرارها وثباتها .

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك

تمهيد:

من أجل الحصول على الكفاءة وفعالية البنوك يتم اللجوء الى العديد من أساليب التقييم التى تتعلق بأدائها المالي ،ولهذا يعتبر من المواضيع بالغة الأهمية ،فتقييم الأداء المالي عبارة عن تقييم نشاط بنك معين بهدف قياس النتائج المحددة ومقارنتها بالنتائج المحققة سابقا ،ويختلف تقييم الأداء المالي من بنك الى آخر فحسب الأدوات والمؤشرات المستحدمة ،وهذا حسب الفرض من التقييم بالربحية أو السيولة أو محاولة خلق التوازن بينهما ،وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حيث :

المبحث الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي و أهدافه

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي .

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك .

المبحث الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي و أهدافه .

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

إن مفهوم الأداء المالي يعد من المفاهيم المهمة في عالم الأعمال حيث يعبر عنه بمقياس ومؤشرات تبين مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق أهدافها بإستخدام الموارد المتاحة بصورة جيدة. [1]

حيث يعد الأداء المالي مقياسا عاما للإدارة المالية للشركات خلال فترة زمنية معينة ،كما يستخدم كوسيلة مقارنة بين الشركات ،أو القطاعات المتماثلة .

حيث يعرف الأداء المالي على أنه :

- الكفاءة والفاعلية معا للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة ،أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالإستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة .
- كما ينظر الى الأداء المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها إشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع إقتصادي يسهم في تحديد الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى .

كما يعرف أيضا :"تشخيص الصحة المالية للمؤسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة " . [2]

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام موشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ،ويعبرالأداء المالي عن الأداء الشركاء حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ،ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم [3]

المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي وعناصره

الفرع الأول :تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الآهمية في غالبية إقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبة و الإدارية و ذ لك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها منشآت الأعمال قياسا بحجم الإحتياجات المالية الكبيرة لها و المتناقس عليها و من هذا المنطق نجد إن ضرورة الحصول و تحقيق العوائد القصوى

---

[1] 1ـثائر فتحي محمد وهران ـالمرجع السابق ص 37

[2] _ 2–ط .أيوب بودرو ـ"ـتأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي "ـشهادة الماستر ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـقسم علوم التسيير ـتخصص مالية المؤسسات ـجامعة 8ماي 1945ـقالمة ـ2019/2018 – ص 39

[3] _د. محمد محمود الخطيب،"الأار الداء المالي وأثره على عوائد سهم الشركات "_الطبعة الولى _دار الحامد_عمان _2009 _ ص 45 .

و الديمومة و إستمرار المنشاة ونموها وتطورها و ذلك بإستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس تحقيق أهداف المنشأة و التعرف على اتجاهات الاداء و فيها يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها .[1]

أما بالنسبة للبنوك فيتم تعريف عملية تقييم الأداء المالي بأنها : "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الوضعية المالية للبنك ،وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة .[2]

وبالتالي يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تتمثل في تحليل نتائج البنك ،ومدى كفاءة إستخدامه لموارده المالية خلال فترات زمنية معينة ،ومقارنة مع البنوك الأخرى .وكذلك تقييم الأداء هو قياس كفاءة الأداء الوظيفي للأعوان الإقتصادية ،ومدى قدرتهم على التقدم .

"وفي تعريف آخر هو الحكم على مدى مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية لإتخاد القرارات المتعلقة بالأجور والمرتبات والنقل .

- تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم مهام إدراة الموارد البشرية وذلك لتعدد الأثار المترتبة عنها وعلاقاتها بالمهام الأخرى حيث ثبت ومنذ القدم وجود فروق وإختلافات بين الأفراد في المنظمة ولهذه الفروق تأثير على صلاحية الفرد وحجم عمله وأداءه وكذلك إستمراره بالمنظمة لذا تلجأ هذه الأخيرة الى قياس وتقييم أداء أعمالها ".[3]
- ونحن ننظر الى تقييم الأداء على أنه عملية دورية هدفها قياس نقاط القوة والضعف في الجهود التي يبذلها الفرد والسلوكيات التي يمارسها في موقف معين من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقا[4]

الفرع الثاني : عناصر تقييم الأداء المالي

يتكون أي نظام من عدة عناصر تعبر عنه وتفسره ،ونظام تقييم الأداء بالمثل له العديد من العناصر التي تعبر عنه ،وهي كالأتي :

التحديد الدقيق لأهداف البنوك وفي مختلف المجالات :إذ تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديدا واضحا ودقيق للأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها ،ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها الى أهداف قصيرة الأمد والأهداف بعيدة الأمد ، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية كذلك ،ويجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك . [5]

1_د . محمود الزبيدي _ التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل _الطبعة الأولى _موسسة الوراق _عمان_مرجع سابق_2000_ص 85_[1]

[2]_ ط . أيوب بودور_ مرجع سابق _ ص 41 ._

[3]_ د. نورالدين حاروش _ "إدارة الموارد البشرية :" _ الطبعة الأولى_ دار الأمة للنشر والتوزيع _الجزائر_2011_ ص 84.

[4]_ د. عادل حرحوش صالح _د.مؤيد سعيد سالم _كتاب الموارد البشرية /مدخل استراتيجي _الطبعة الثانية _عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع _الأردن_ 2002_ص 102.

_ط. أيوب بودور_مرجع سابق_ ص 41.

- **وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما::**

بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق ،لابد من وضع الخطة التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل و الصيغة والمدة المطلوبة ،على أن تتضمن تلك الخطة تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب إستخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة .

- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الأدارية .
- الإختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي .
- إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره .

المطلب الثالث : أهداف عملية التقييم الأداء المالي .

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية الى قياس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة لديها ،وتعتبر المقارنة الزمنية و النشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء ،فالمقارنة الزمنية بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية ،وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية ،وتبين مدى التقدم في الأداء ودرجة السيولة ،أما المقارنة بالمؤشرات النشاط فإن لها أهمية خاصة ،حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة لقطاع المصرفي.

ومنه نستنج أن عملية تقييم الأداء المالي تهدف للوحدات الإقتصادية سواء المؤسسات الإقتصادية أو البنوك الى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للبنك .
- تقييم نتائج قرارات الإستثمار والتمويل .
- تحديد الإنحرافات وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها .
- تقييم الأداء الإدارات المختلفة للبنوك أو مقارنة أداء البنك مع البنوك المماثلة في نفس القطاع ، أو مع أداء البنك في السنوات السابقة .
- تحديد الفرص المتاحة أمام البنوك والتي يمكن إستثمارها .
- الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية .
- التنبؤ بإحتمالات الفشل المالي الذي تواجهه البنوك .

وكذلك يلعب قياس الأداء دورا هاما في :[1]

- توضيح سير العمليات الإنتاجية ،وتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤسسة .
- تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط .
- مقارنة الأداء بالمعايير الداخلية والخارجية .
- توجيه إشراف الإدارة العليا .

[1]_ ط. بوزايدة عايشة ، مرجع سابق _ ص 18.

- تسليط الضوء على مدى الكفاءة في إستغلال الموارد،مما يحفز على الإستخدام الأمثل لها والتقليل من الضياع وترشيد النفقات ،وتنمية الإيرادات .

المبحث الثاني : مؤشرات لتقييم الأداء المالي للبنوك .

يعتبر التحليل المالي بإستخدام أسلوب النسب المالية Financial Ratiosمن الأنواع الرئيسية والمهمة في تحليل الحسابات الختامية ، ويقصد بالنسب المالية إيجاد علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل كل منها فقرة اومجموعة من الحسابات الختامية(الميزانية العمومية وقائمة الدخل) ، فالأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لاتعني شيئا ولا تفصح بالوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في منشأة الأعمال، مما يستدعي ربطها ببعضها مع البعض الأخر بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يقيد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المنشأة ،ومن الضروري التأكيد على أن هذه النسب هي ليست الغاية في التحليل المالي ، وإنما هي الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح و الأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام و الأداء الإستراتيجي منه بشكل خاص ، وكذلك تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة ، والأهم في ذلك هو إكتساب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي تلجأ إليها الإدارة ويركن إليها المحلل المالي لغرض التنبؤ بحالات الفشل . Failureالتي قد تتعرض لها منشأت الأعمال والتي يقودها الى التصفية .[1]

المطلب الأول : مؤشرات الربحية لتقييم الأداءالمالي للبنوك .

نسب الربحية وهي النسب التي تقيس ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي ، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح ، وعادة ماتقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية .[2]

تمثل الربحية محصلة العديد من السياسات والقرارات التي إتخذتها المنظمة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي قامت من أجلها ،وبالتالي فإن نسبة الربحية Profitability Ratiosتعطي مؤشرا للتأثيرات المركبة أو المشتركة لسياسات الإقراض ، و الإستثمار ،الأصول ، الرفع المالي التي تنتجها المنظمة على الدخل المتولد من العمليات ؤ operating incomeوصافي الدخل Net icon. وبعبارة أخرى فإن نسب الربحية تظهر مدى قدرة المنظمة على توليد الأرباح والمبيعات أو الأموال المستثمرة .[3]

وهناك ثلاث نسب رئيسية تستخدم قياس الربحية تقليديا عليها :

1. **نسبة العائد على الموجودات أو العائد على رأس المال المستثمر:**

[2] _ د. حمزة محمود الزبيدي _مرجع سابق _ ص 63.
[3] _ د . دريد كامل آل شبيب _ كتاب إدارة البنوك المعاصرة _ الطبعة الأولى _ دار المسيرة للنشر والتوزيع _ عمان _الأردن -2012 _ ص 108.
[3] _ د. طارق طه. كتاب إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت _ دار الفكر الجامعي _الإسكندرية _2007_ص 524

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي حققتها المنظمة من إستثمارها لأصولها في أنشطتها المختلفة. لذا يطلق عليه أيضا معدل العائد على إجمالي الأصول ويتم إحتساب معدل العائد على الإستثمار من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول.[1] وذلك بإستخدام المعادلة التالية : ROI=NA ÷ TA*100

ROI : معدل العائد عل الإستثمار.

NI: صافي الدخل.

TA: إجمالي الأصول.

بمعنى أن معدل العائد على الإستثمار = (صافي الدخل /إجمالي الأصول)×100

مثال[2]: بلغ صافي الربح البنك الأردن لسنة 2010 (35) ألف دينار وكان إجمالي الأصول (180) ألف دينار .

المطلوب : إستخرج نسبة العائد على إجمالي الأصول للبنك إذا علمت أن معيار جمعية البنوك الأردنية لهذه السنة 20 %

الحل : العائد إجمالي للأصول = (35000/180000)×100 =19 ,4 %

فإذا قارنا نتيجة هذه النسبة مع المعيار وجدناها غير جيدة ، مما يعني المصرف لا يستغل أصوله المتاحة في تحقيق الأرباح .

1. **معدل العائد على الملكية :** يقيس معدل العائد على الملكية الربحية العائدة على أموال المستثمرة في المشروع ، لذا يطلق عليه أيضا معدل العائد على إستثمارات حملة الأسهم .[3]

ويتم إحتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية، والتي تتمثل غالبا في رأس المال المدفوع ، والأسهم العادية ، الأرباح المحجزة ،أما صافي الدخل بعد الضريبة فهو يمثل الدخل الصافي المتاح لحملة الأسهم ويتم التعبير عنه بإستخدام المعادلة الرياضية التالية :

ROE =NI ÷E×100

حيث : ROE : معدل العائد على الملكية.

NI: صافي الدخل

[1] _د .طارق _طه _مرجع سابق _ص 525.
[2] _د. دريد كامل ال شيب_مرجع سابق ص 109
1 _ د .طارق. طه ـ المرجع السابق ـ ص 526

E:حقوق الملكية.

وبمعنى أن معدل العائد على الملكية = (صافي الدخل ÷حقوق الملكية)×100

مثال[1]: بلغ صافي الربح لبنك الأردن لعام 2010 (35 ألف دينار) وكانت إجمالي حقوق الملكية 110 ألف دينار .

المطلوب : أوجد معدل العائد على حق الملكية للبنك الأردن وبين رأيك إذا كان المعيار لجمعية البنوك 32 % ؟

الحل : نسبة العائد حق الملكية =**(**35000÷110000)×100=31,8%

وهي نسبة غير مقبولة وذلك كونها أقل من المعيار وهذا يعني أن البنك لا يستغل الأموال المستثمرة من المالكين بكفاءة .

2 . هامش الربح : يقيس هامش الربح نسبة الدخل الصافي الذي تحقق أو تولد عن كل جنية من المبيعات ، وبالتالي فهو يعطي مؤشرا لمحلل الإئتمان المصرفي على المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أرباح العميل قبل أن تتعرض لخسائر فعلية ، أي قبل أن يتحول صافي الدخل الى قيمة سالبة .[2]

لذا تستخدم المعادلة الرياضية التالية في إحتساب هامش صافي الربح من خلال قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات : PM=NI/N×100

حيث :

PM: هامش الربح.

NI: صافي الدخل.

N: صافي المبيعات

بمعنى أن هامش الربح = صافي الدخل ÷صافي المبيعات ×100

مثال : [3]بلغت ايرادات البنك العربي 700 ألف دينار وكان صافي الربح 35 ألف دينار .

المطلوب : إستخرج نسبة هامش الربح ، وبين رأيك إذا كان المعيار لجمعية البنوك 4 %

[1] _د .دريد كامل ال شيب – مرجع سابق – ص 119.
[2] _د . طارق طه . مرجع سابق ص 525
[3] _د. دريد كامل ال شيب – مرجع سابق – ص111.

الحل : نسبة هامش الربح الصافي = (700000/350000)×100=5%

وتعتبر النسبة جيدة وهذا معناه أن البنك يحقق ربح صافي بصورة كفؤة من دينار واحد من الإيرادات المحققة .

المطلب الثاني : مؤشرات السيولة لتقييم الأداء المالي للبنوك .

نسب السيولة وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها بإستخدام أصولها السائلة وشبه السائلة دون تحقيق خسائر .[1]. و تعتبر السيولة واحدة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي و الأطراف الأخرى سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مثل الدائنين والمقرضين والبنوك وغيرهم . [2]

وفي تعريف آخر نقيس نسب السيولة مقدرة البنك على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول الى نقدية . [3]

- ويتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ،ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة . [4]

أ ـ نسبة التداول : Current Ration

إن المقياس النمطي لإختيار السيولة هو نسبة التداول وهي :

نسبة السيولة=الاصول متداولة ÷المطلوبات المتداولة

ان فكرة وراء هذه النسبة هي ان على الشركة أن يتوافر لديها مايكفي من الموجودات المتداولة التي تعد بأن نقدا سيأتي لمقابلة التزاماتها المستقبلية من أجل دفع إلتزاماتها المتداولة . [5] وهذا يعني أن هذه النسبة يجب أن تكون أكثر من 1 فإن لم ترد الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ، فإن من المتوقع أن لاتستطيع الشركة سداد ديونها في الوقت المناسب . [6]

ب . نسبة السيولة السريعة : Quick Ratio or Acid Test Ratio

---

[2] __ د . محمد عبد الخالق . كتاب الإدارة المالية والمصرفية ،الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن . عمان . 2010 . ض 171

[3] __ د . كمال الدين الدهراوي . كتاب تحليل القوائم المالية الأغراض الإستثمار ،المكتب الجامعي ،الإسكندرية . ص 207 .

4- د .منير إبراهيم هندي . إدارة البنوك التجارية . الطبعة الثالثة . الكتب العربي . الإسكندرية . 2010 . ص 410 .

[1] __ د . سامر جلدة . البنوك التجارية والتسويق المصرفي . دار أسامة للنشر والتوزيع . الأردن . عمان . ص 20.

2__ د . خالد أمين عبد الله . إدارة المخاطر الإنتمائية . الطبعة الأولى . دار وائل للنشر والتوزيع . عمان . 2016 ص 363 ، 364.

3 د. خالد أمين عبد الله . مرجع سابق . ص 364 .

لا تستطيع الشركات في العادة تحويل جميع موجوداتها المتداولة الى نقدية بسرعة كبيرة ، وعلى الأخص بالنسبة للشركات الصناعية التي تحتفظ بمخزون كبير من المواد الخام أو أن دورتها التجارية طويلة جدا . كما أن المواد تامة الصنع يتم تخزينها لفترات طويلة قبل بيعها . في مثل هذه الأعمال حيث دوران المخزون بطيئ، يعتبر معظم المخزون موجودات غير سائلة لأن دورة النقدية طويلة ، لهذا السبب تصبح نسبة سيولة أخرى غير نسبة السيولة السريعة أكثر فائدة لغايات التحليل. أما معادلة نسبة السيولة السريعة وهي :

الموجودات المتداولة ناقص المخزون السلعي /المطلوبات المتداولة

ومثاليا أو معياريا يجب أن تكون هذه النسبة 1:1 على الأقل وذلك للشركات بطيئة دوران المخزون . أما بالنسبة للشركات سريعة دوران المخزون فيمكن أن تكون هذه النسبة مريحة عند مستوى أقل من 1:1 ومن دون التوجس من أن الشركة تقع في مشكلة تدفق نقدي ، وذلك عائد لكون المخزون الموجودات سائلة نسبيا .[1]

المطلب الثالث : مؤشرات توظيف الأموال لتقييم الأداء المالي للبنوك .

"تستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم كفاءة البنك وفاعليته في إستثمار موارده المتاحة ، ومن أبرز مجالات تقييم الأداء لإدارة البنك وهو تميزها في إستخدام الإستثمارات المختلفة لتحقيق الإيرادات ، ومن بين هذه المؤشرات كمايلي:

1. **معدل توظيف الودائع :** وهي تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع ، ولذلك يضاف الى القروض كافة أوجه الإستثمارات الأخرى لأموال البنك ، وكلما زادت هذه النسبة دل على كفاءة تشغيل الإستثمارات ، ويعبر بالعلاقة الأتية :

   معدل توظيف الودائع = الإستثمارات +القروض ÷إجمالي الودائع ×100

2. **نسبة القروض الى الودائع :** وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض ، ويعتبر إرتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه ، وتقاس بالعلاقة التالية :

   نسبة القروض الى الودائع = القروض ÷اجمالي الودائع ×100 .

[4] _ د .خالد أمين عبد الله . مرجع سابق ـ ص 364

3. **معدل توظيف الموارد :** تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك الى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يأخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال ،وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي [1] والحاضر والمستقبل . ويمكن قياسها بإستخدام العلاقة الأتية :

معدل توظيف الموارد =الإستثمارات ÷(حقوق الملكية+الودائع)×100 .

4. **مؤشرات ملاءة رأس المال :** تبين ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توفر الأموال لمواجهة إحتياجات المصرف من الأموال الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من إستخدام الأموال ،لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين وثبوت نسب ملاءة رأس المال ".

المبحث الثالث :نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك .

عند تقييم أداء أي وظيفة من الوظائف في أي منشأة بغض النظر عن طبيعة عمل تلك المنشأة ، يجب أن يكون هذا التقييم مستندا الى معايير ومؤشرات لأداء ، بناءا على النموذج المعتمد في التقييم ، فإن نجاح أي تقييم يعتمد بشكل أساسي على إختيار النموذج الأنسب للتقييم . [2]

وهناك العديد من النماذج المستخدمة في التقييم سنتطرق إليها .

المطلب الأول : نموذج العائد على حقوق الملكية ROI :

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أداءها عمل دافيد كول على إستنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972 ،والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة إنطلاقا من إعتماده على القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج). وبإعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة [3]

والشكل الأتي يوضح هذا النموذج :

الشكل رقم 04:مخطط يوضح نموذج العائد على حقوق الملكية .

[1] _ط .أيوب بودور- مرجع سابق – ص45-46.
[2] _ ط .ثائر فتحي محمد وهران _ مرجع سابق _ ص 40.
[2] _ ط. أيوب بودور _ مرجع سابق _ ص 46.

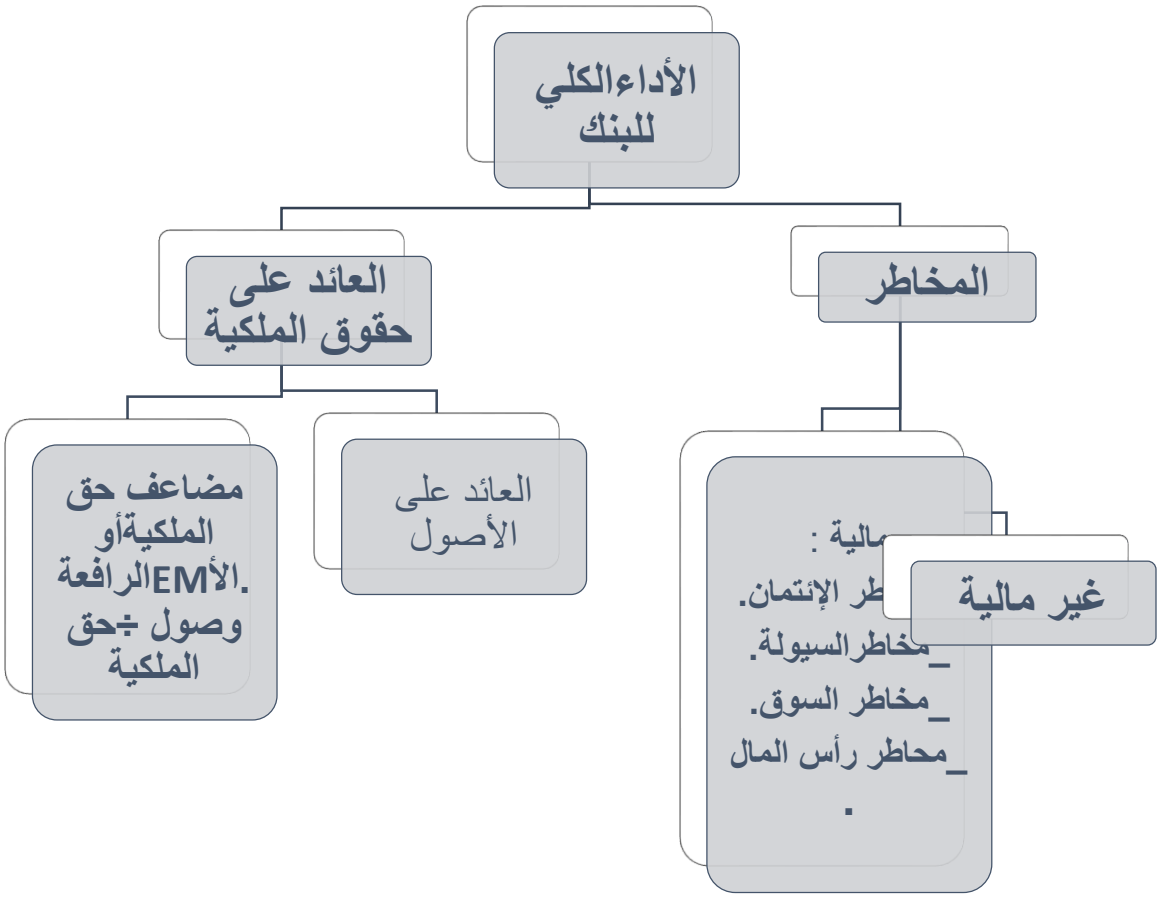

المصدر : ط.أيوب بودور _مرجع سابق _ ص 47.

من خلال ما سبق وبالنظر الى الشكل أعلاه تبين لنا أن العائد على حقوق الملكية يمكن حسابه بطريقة أخرى وهي **العائد على حقوق الملكية (ROE) = العائد على الأصول ROA×مضاعف حق الملكية (الر افعة) EM**

حيث تفسر هذه العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ، حيث يمكن للبنك إرجاع سبب إنخفاض العائد على حقوق الملكية إما الى العائد على الأصول أو الى أثر الرافعة .

أما بالنسبة الى المجموعة الثانية والتي تمثل مقاييس أنواع المخاطر الموضحة في الشكل أعلاه ، فهناك العديد من المؤشرات والمقاييس يمكن تلخيصها في مايلي :

أ. مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية : لقياس المخاطر الإنتمائية هناك العديد من المؤشرات والنسب للقيام بذلك ، والجدول الأتي يوضح بعض من تلك النسب :

الجدول رقم02:مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

النسب	النسب المعيارية	المدلول
التسهيلات غير العاملة ÷إجمالي التسهيلات الإئتمانية	تكون أقل من 1,5 %	كلما إرتفعت كلما كانت هناك مخاطرة أكبر.
مخصص خسارة التسهيلات ÷إجمالي التسهيلات الإئتمانية	تتراوح بين 0,6 %و 19 %	كلما زادت النسبة إرتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة .
التسهيلات الإئتمانية ÷الأصول	محصورة بين 60 % و 70 %	يطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية، وإرتفاعها يعكس الخطورة التي تتعرض لها إدارة الإئتمان
التسهيلات الإئتمانية ÷إجمالي الودائع .	تكون أقل من 1	زيادة هذه النسبة تؤدي الى زيادة المخاطرة،فكلما كانت زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون هناك زيادة في إجمالي الودائع،وذلك من أجل ترك هامش السيولة.
مخصص خسارة التسهيلات÷ التسهيلات غير العاملة	تكون أكبر من 1	يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى تتجاوز إحتياطي خسائر القروض قيمة غير العاملة بهامش كبير .

المصدر : ط . أيوب بودور . مرجع سابق . ص 48 .

ب . مؤشرات قياس مخاطر السيولة : الجدول الأتي يوضح بعض النسب التي تستخدم في تقدير وقياس مخاطر السيولة :

الجدول رقم 03: مؤشرات قياس مخاطر السيولة .

النسب	النسب المعيارية	المدلول
الأصول السائلة ÷الأصول	تتراوح مابين 20 %و 30 %	تشمل الأصول السائلة : الإحتياطي النقدي في البنك المركزي، الودائع قصيرة الأجل في البنوك الأخرى والأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية المضمومة .
الأصول السائلة÷الأصول	تتراوح مابين 30% و 45 %	كلما إرتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه ,

القروض ÷الأصول	تكون أقل من 60 %	كلما إرتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل وعدم التنويع في أصول البنك .

المصدر : ط . أيوب بودرو . مرجع سابق . ص 48 .

ج . **مؤشرات قياس مخاطر السوق :** توجد العديد من المؤشرات والنسب لقياس مخاطر السوق ، وفيما يلي توضيح لبعض منها :

- **مؤشرات قياس مخاطرسعرالفائدة :** يكون تأثير هذه المخاطر أكبر في البنوك التقليدية ،ويمكن قياس هذه المخاطر بإستخدام النسب الأتية : [1]
  - **الأصول الحساسة إتجاه الفائدة /إجمالي الأصول .**
  - الأصول الحساسة إتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول .
  - الأصول الحساسة / الخصوم الحساسة .
- **مؤشرات قياس مخاطر سعرالفائدة :** ويمكن قياس مخاطر أسعار الصرف بإستخدام النسبتين الأتيتين [2]
  - مركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية .
  - إجمالي المراكز المفتوحة /القاعدة الرأسمالية .

حيث النسبة الأولى تقيس خطر كل عملة على حدى ،أما الثانية فتقيس مخاطر كل العملات التي يتعامل بها البنك.

- **مؤشرات قياس مخاطررأس المال :** وتوجد العديد من النسب لقياس مخاطر رأس المال ونذكر منها : [3]
  - حقوق الملكية /إجمالي الودائع .
  - حقوق الملكية / الأصول الخطر.
  - حقوق الملكية / إجمالي الموجودات .

وأخيرا يمكن القول بأن هذا النموذج يتيح للبنك المقارنة بين العائد المحقق ومستوى المخاطر التي تحملها البنك لتحقيق هذا العائد .

المطلب الثاني : نموذج القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) .

[1] _ د . سمير خطيب ، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك / منشأة المصارف . الإسكندرية . مصر . 2005 . ص 237

[2] _ . ط . أيوب بودور . مرجع سابق ص 49

1_ ط . أيوب بودور . مرجع سابق ص 49

ظهر مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة كمؤشر حديث للتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية ، ويعتبر بديلا لمؤشر الربح الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء ، حيث قام الباحثين "ستيرن "و "سيتوارن "بتقديم هذا النموذج ، وتعرف على أنها القيمة المضافة من قبل الشركاء أثناء ممارسة النشاط برأسمالها ، أي أنها الربح الإقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال .

ولقد قامت شركة سيترن سيتوار بتحديد القيمة الإقتصادية المضافة على أنها صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروح منه رأس المال ، و تعطي العلاقة المبسطة للقيمة الإقتصادية المضافة كالتالي :

القيمة الإقتصادية المضافة = صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة ـ تكلفة رأس المال ×رأس المال المستثمر .

المطلب الثالث : نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) .

هو عبارة عن نظام تصنيف دولي خاص بالبنوك ، ومن خلاله تقوم إدارات البنوك بتقييم المؤسسة من خلال ستة عوامل رئيسية وهي [1]:

- كفاية رأس المال : Capital Adequacy
- جودة الأصول : Assets Quality
- الإدارة :Management Quality
- جودة الأرباح : Earning Quality
- السيولة : Liquidity
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to market Risk:
- ويمكن أن يعرف نموذج CAMELS على أنه مؤشر سريع التقييم الوضع المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه ، وهو أحد وسائل الرقابة المباشرة إذ أن مكونات هذا النموذج تعطي مؤشرات على الأداء المالي ، وأوضاع الإدراة .
- وبدأ إستخدام نموذج CAMELSمنذ عام 1980 م من طرف البنك الفيديرالي الأمريكي وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي إستخدمت معايير الإنذار المبكر ، وذلك بسبب ماتعرضت له من إنهيارات مصرفية منذ 1929 م ،وقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الإحتياطي الفيديرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة ،فقد توصل المحللون الإقتصاديون الى أن النتائج التي أظهرت إستخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالبنوك . كما أثبتت هذه الطريقة قدرتها على تحديد درجة المخاطرة .

2 . ط . ثائر فتحي محمد وهران . مرجع سابق . ص 45 ـ 46

- ويرى الباحثون أن ضرورة الإفصاح عن نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها للجمهور ، من أجل تحقيق قدر عال من الشفافية ، مما يساعد على فرض إنضباط السوق ، وهو أحد الدعامات التي تقوم عليها لجنة بازل

- الجدول رقم 04 : تفسيرات مؤشرات نموذج CAMELS

الرتبة	مدى الرتبة	التصنيف	الوصف
1	1ـ 1,4	قوي	البنك جيد من جميع الجوانب
2	2,4_1,5	مرضي	البنك جيد،ولكن لديه عدد من نقاط الضعف .
3	3,4_2,5	معقول	لدى البنك نقاط ضعف مالية ، أو تشغيلية أو متعلقة بالإمتثال تعطي أسبابا للقلق الإشرافي .
4	4,4_3,5	هامشي	لدى البنك نقاط ضعف مالية خطرة قد تضر بالقدرات المستقبيلة لنمو البنك الطبيعي .
5	5_4,5	غير مرضي	لدى البنك نقاط ضعف مالية حرجة تعطي إحتمالية عالية للفشل في المستقبل القريب

المصدر : ط ثائر فتحي محمد وهران ـ مرجع سابق ـ ص 46

يوضح الجدول السابق الرتب التي يصنف البنك من خلالها بناءا على مكونات النظام الأمريكي للتقييم ، وهي موضحة كالأتي :

- الرتبة الأولى : درجة التصنيف قوية تتراوح مابين 1 و 1,4 لا تتطلب أي إجراءات .
- الرتبة الثانية : درجة التصنيف المرضية وتتراوح مابين 1,6 و 2,4 وجوب معالجة السلبيات .
- الرتبة الثالثة : درجة التصنيف المعقولة تتراوح مابين 2,6 و 3,4 تتطلب رقابة ومتابعة مستمرة .
- الرتبة الرابعة : درجة التصنيف الهامشية وتتراوح مابين 3,6 و4,4 تتطلب وضع برنامج إصلاح ومتابعة ميدانيا .
- الرتبة الخامسة : تسمى بدرجة التصنيف الغير مرضية وتتراوح مابين 4,6 و 5 البنك في موقف خطير لذلك يتوجب الرقابة الدائمة .

خلاصة الفصل :

إن الهدف الذي تسعى البنوك الوصول إليه من خلال عملية تقييم الأداء هو معرفة مدى بلوغها للأهداف والبرامج المسطرة ،وكشف مواقع الخلل والفشل في البنك للإيجاد حلول مناسبة ومساعدة على إستدراك الوضع وتحسينه لم يبقى تقييم الأداء حكرا على الطرق التقليدية فلقد تطورت وتعددت هذه الطرق لتصبح أكثر دقة نذكر منها نموذج العائد على حقوق الملكية ، وطريقة Calmés .

وتعد طريقة Calmés لتقييم الأداء من الأنظمة الداعمة لعمليات الرقابة و التفتيش المصرفية والتي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية حيث يتمثل دورها في تزويد الجهات المعينة بالمعلومات التي تكتشف عن بعض المظاهر الضعف وتسليط الضوء على نقاط الضعف والقوة بما يؤدي الى توجيه الإهتمام نحو ، وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين ، الأمر الذي يساهم في كفاءة العمل المصرفي حيث يعمل على تصنيف شامل للنظام المصرفي وذلك من خلال التركيز على ستة بنود رئيسية وهي السيولة والربحية ، وكفاية رأس المال وجودة الأصول ، وجودة الإدارة و حساسية إتجاه مخاطر السوق

الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تمهيد :

تحكم المخاطر نشاط البنوك وتسعى هذه البنوك الى مواجهة الى الحد من هذه المخاطر بإستعمال العديد من الأساليب والتقنيات لمواجهتها وتجنبها ومحاولة تسييرها ولإعطاء هذه الأليات بعدا واقعيا ثم الإعتماد على دراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري الذي يعتبر أحد أهم البنوك في المنظومة المصرفية الجزائرية وهذا حتى يتسنى لنا معرفة كافة الإجراءات والأليات المتبعة في تسيير المخاطر داخل البنك ، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل كالأتي:

- المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري.
- المبحث الثاني : دراسة الحالة التطبيقية بالنسبة للقوائم المالية.

المبحث الأول : تقديم البنك محل الدراسة :

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك الناشطة في الجزائر والمساهمة في تمويل المشاريع الإقتصادية، ماجعل من هذا البنك محل دراستنا التطبيقية إسقاط الجانب النظري عليه،وسنحاول في هذا مبحث إعطاء نبذة عن البنك الوطني الجزائري بصفة عامة وتعرف عن هيكلها التنظيمي وسير العمل به.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن البنك الوطني الجز ائري.

تأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13جوان 1966على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع الذي يخص كل الشركات الخفية مالم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. على الرغم من أنها شركة وطنية برأس مال 20مليون دج إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في راس المال بمعدل قدر ب5%ويمكن ايضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله .

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس المال البنك بحلول عام1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة ، حسب القانون أساسي فإن البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع طويلة الأجل وقصيرة وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الاعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة،التجارة الزراعة...الخ.

وحتى سنة1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري،إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا م البنك لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي سنة1995 أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس لنقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر1995 ، وفي شهر جوان 2009 ، يقدر رأس المال البنك الجزائري من14،600مليار دينار جزائري.وبقية تسميته بالبنك الوطني الجزائري بإختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر 8شارع إرنستوشي غيفارا الجزائر وحددت مدته ب99سنة إبتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. بحيث تم زيادة رأسماله خلال سنة 2019إلى 150مليار دينار جزائري.1

1_ط, عبد النبي فتيحة . ط . عبد الهادي عائشة ؛ " عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي و معاييير تقرير محافظ الحسابات . دراسة حالة _وكالتي بنك الوطني الجزائري BNA بغرداية 2016 _2019 " _ مذكرة بنك شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير _ شعبة علوم مالية و محاسبية تخصص محاسبية _ جامعة غرداية _الجزائر _ 2018_2019_ص59

المطلب الثاني : هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري .

الشكل رقم05:الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري. 1

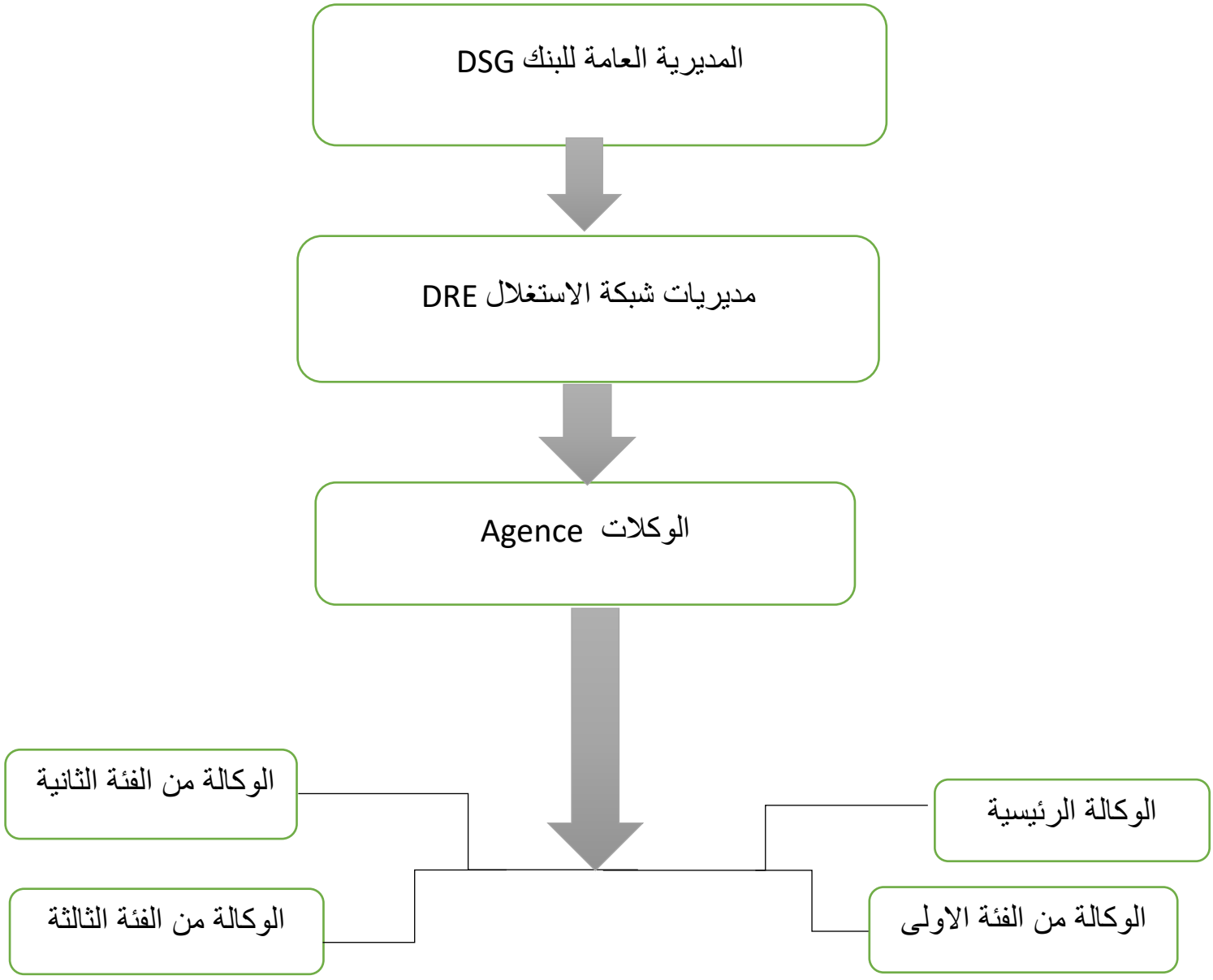

المصدر:ط فلاح لطفي _ط خروبة بلقاسم ص 70

1 طالب فلاح لطفي _طالب خروبة بلقاسم "اصدارات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع المصرفي _دراسة ميدانية في بنك BNA وكالة مستغانم 871. مذكرة نيل شهادة الماستر , قسم العلوم المالية و المحاسبية . تخصص تدقيق و مراقبة تسيير . جامعة عبد حميد بن باديس 2022_2023 ص 70

المطلب الثالث :موارد البنك الوطني الجزائري و وأهدافه .

الفرع الأول : موارد البنك الوطني الجزائري :

البنك الوطني الجزائري كباقي البنوك فإضافة الى رأس ماله المحدد في قانونها الأساسي، فإن موارده المالية الموجودة بحوزتة تتشكل من :

-تقديم خدمات مالية لأفراد والمؤسسات.

- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتماد والتحويلات.

-إيجار صناديق الحديدية بمقابل .

-منح قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

-تمويل التجارة الخارجية.

-خصم الاوراق التجارية.

-تسليم القيم المنقولة او رهنها.

الفرع الثاني : أهداف البنك الوطني الجزائري :

بما أن البنك الوطني الجزائري بنك تجاري فإنه يسعى لتحقيق الربح كغيره من البنوك من جهة ، ومن جهة الأخر يعمل على تحقيق الأهداف ،وتتمثل الأهداف فيمايلي :

-محاولة التوسع لفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطن.

-إدخال تقنيات حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.

-ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع..الخ.

-احتلال مكانة إستراتيجية ضمن النظام المصرفي.

-لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني:تحليل القوائم المالية في البنك الوطني الجزائري .

المطلب الأول : القوائم المالية في البنك الوطني الجزائري.

تتشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ،وتنقسم هذه المخرجات الى قسمين : الأول : قوائم مالية أساسية ، والثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنهالابشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفدين ، وهي قوائم : الدخل ، الوضع المالي التدفق النقدي ، والتغيير في حقوق الملكية . أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل إختياري من قبل المنشأت بناءا على ظروف معينة ،وهي قوائم القيمة المضافة ، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية ..... إلخ [1]

أ . ميزانية العامة : Relance Sheet: وهي قائمة مختصرة من المعلومات المالية للمنشأة في لحظة معينة أو تاريخ معين وتأخذ دائما نهاية السنة المالية للشركة وجرت العادة ان تكون 12/31 من كل عام ميلادي .أهميتها التعرف على المشاريع القائمة ودراستها خلال الفترات الزمنية السابقة وتوقعات المستقبل . [2]

جدول رقم 05:جدول يوضح نموذج ميزانية العامة .

المجهودات	المطلوبات
1 . موجودات متداولة - نقد في الصندوق. - ذمم مدينة. - المخزون .	1 . مطلوبات متداولة. - ذمم دائنة . - بنوك دائنة. - أوراق دفع . - أجور رواتب مستحقة غير مدفوعة - ضرائب مستحقة غير مدفوعة . - أرباح مقترح توزيعها ,

[3]- د. مؤيد راضي خنفر – د. غسان فلاح المطارنة – كتاب تحليل القوائم المالية – الطبعة الأولى – دار المسيرة – عمان – 2006- ص 28.

[4]- د. خالد توفيق الشمري – كتاب التحليل المالي والإقتصادي – الطبعة الأولى – دار وائل – عمان – 2010- ص 68.

2 . الإستثمارات . - سندات . - أوراق مالية . - مشاريع أخرى . - ألات ومعدات . - بطرح مخصص الإستهلاك	2 . مطلوبات طويلة . - سندات . - قروض .
3 . موجودات أخرى مصاريف تأسيس ومدفوعة مقدما (ماقبل التشغيل)	3 . حقوق الملكية. - رأس المال . - إحتياطي إجباري . - إحتياطي إختياري .
إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات	

المصدر : د . خالد توفيق الشميري – مرجع سابق – ص 69.

ب-جدول حسابات النتائج:

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه قائمة مالية يدرج فيها كافة البنود الخاصة بالايردات والنفقات المتعقلة بفترة محاسبية.وما اجل تحديد نتيجة الفترة من صافي الربح أو الخسارة لهذا يطبق عليها قائمة حساب الأرباح والخسائر ويجب ان تعرض هذه القائمة النتائج السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة يتم بمقتضاها تجميع الايردات والمصاريف حسب طبيعتها .

جدول رقم06:جدول يوضح نموذج حسابات النتائج

البيان	النتائج
فوائد ونواتج مماثلة	
فوائد وأعضاء مماثلة	
أرباح الأسهم	
نواتج الرسوم والعمولات	
أعباء الرسوم والعمولات	
أرباح أوخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض	

المعاملة	
أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	
ارباح أو خسائر الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية	
نواتج النشاطات الأخرى	
أعباء النشاطات الأخرى	
خسائر إنخفاض القيمة على القروض والسلف	
المصاريف الإدارية العامة ومصاريف التشغيل الاخرى	

المطلب الثاني:عرض النتائج ودراستها.

الفرع الاول:عرض النتائج.

تعتبر القوائم المالية من العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية دورة محاسبية ويتم عرضها بشكل يمكن لمستخدميها من مقارنتها بقوائم الدورة السابقة واخذ النظام المحاسبي المالي بنفس القوائم المالية التي تنص عليها مجلس المحاسبة الدولية ويتم استخدام هذه المعلومات بشكل أفضل ويتم تحليلها وتفصيل المعلومات المستخرجة منها لتوظيف بفعالية أكبر.

الفرع الثاني:دراسة النتائج وتحليلها.

لقد قمنا بدراسة القوائم المالية لسنة 2021مقارنة بسنة2020وتتمثل القوائم المالية في :

أ-قائمة الميزانية(الأصول والخصوم):

الجدول رقم07:قائمة الميزانية banفي 31\12\2021

الوحدة : دج

البيان الأصول	سنة2021	سنة2020	البيان الخصوم	سنة2021	سنة2020
الصندوق، البنك	**331762148**	**204207936**	البنك المركزي	**761489186**	**50000000**

المركزي،مركز الصكوك البريدية					
أصول مالية مملوكة بغرض التعامل	**246**	**248**	**ديون تجاه الهيئات المالية**	**700002151**	**564645009**
أصول مالية جاهزة للبيع	**413719493**	**413716493**	ديون تجاه الزبائن	**2022287511**	**1901513860**
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	**612819121**	**523239376**	ديون ممثلة بورقة مالية	**33390930**	**28606720**
سلفيات وحقوق على الزبائن	**1438578088**	**2117718812**	الضرائب الجارية/الخصوم	**17047559**	**5357323**
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	**1510752060**	**14043820**	الضرائب المؤجلة/الخصوم	**5337790**	**537553**
الضرائب الجارية/الأصول	**4821590**	**8428662**	خصوم اخرى	**132959651**	**109956773**
الضرائب المؤجلة/الاصول	**1523706**	**1008872**	حسابات التسوية	**100213097**	**101736450**
أصول اخرى	**66935395**	**47818018**	مؤوونات لتغطية المخاطر والاعباء	**44044595**	**33705906**
حسابات التسوية	**45824597**	**55834995**	إعانات التجهيز	—	—
المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	**31237590**	**31488186**	أموال لتغطية المخاطر البنكية	**82106618**	**117796216**
العقارات الموظفة	—	—	ديون تابعة	**206684712**	**205672488**

الاصول الثابتة المادية	**23209792**	**22961112**	رأس المال	**150000000**	**15000000**
الأصول الثابتة غير المادية	**69655**	**94342**	علاوات مرتبطة برأس المال	—	—
فارق الحيازة	—	—	احتياطات	**14221150**	**123470345**	
			فارق التقييم	**12436597**	**4404218**
			فارق اعادة التقييم	**14117206**	**14117206**
			ترحيل من جديد(+/_)	**15024250**	**5703139**

			نتيجة السنة المالية (+/_)	**46690479**	**23047665**
إجمالي الأصول	**4481253482**	**3440270872**	إجمالي الخصوم	**4481253482**	**3440270872**

المصدرwww.bna bank .dz

التعليق على الجدول:

كانت ميزانية البنك في السنة 2021اكبر من سنة 2020رغم أن رأس المال متساوي يقدر ب150000000دج،وهنا نقول أن البنك الوطني الجزائري في سنة 2021حقق ربح أكثر من سنة2020.

تحليل الجانب الاصول :

_**القيم الجاهزة والتي تشمل كل من الحسابات الصندوق ،البنك المركزي،الخزينة العمومية ،مركز الصكوك البريدية** :نلاحظ في هذا بند تذبذب سنة 2020وارتفاع في سنة 2021وهذا راجع الى قدرة البنك على ابقاء الحجم المطلوب من سيولة مناسبة لمواجهة الحالات الطارئة.

_**الاصول المالية مملوكة لغرض تعامل واصول مالية جاهزة البيع:**هنا يوجد ارتفاع في سنة 2020،وبينما يوجد انخفاض في سنة2021.

_**حسابات لدى الهيئات المالية**:وهو يضم كل التمويلات التي يمنحها البنك للمؤسسات المالية حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا في سنة2021لقيمة162819121مليون مقارنة بسنة 2020.

_**تمويل الزبائن** :وهو يمثل كل التمويلات التي يمنحها البنك لاشخاص،وقد كان منخفض خلال سنة2021مقارنة بسنة2020.

_**الاصول المالبة مملوكة الى غاية الاستحقاق**:سجلت في سنة 2020بقيمة 14043820ثم ازدادت سنة 2021بقيمة1510752060.

_**الضرائب الجارية** :سجلت ارتفاع خلال سنة2020،وانخفت سنة 2021.

_**الضرائب المؤجلة** : نلاحظ ان في سنة 2021 قيمة الضرائب المؤجلة اكبر منهافي سنة 2020 .

_**اصول اخرى** : حيث كانت نتيجة سنة 2020 اول من سنة 2021

_**حسابات السنوية** : سجلت تذبذب في القيمة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020

_**مساهمات في فروع المؤسسات المشاركة اوكنايات المشاركة** : و هي قيمة المساهمة في صندوق الائتمان الودائع البنكية التي تتمثل في اسهم القيمة الاسمية حيث كانت قيمة المساهمة تقريبا متساوية .

_**العقارات الموظفة** : لم تسجل

_**الاصول الثابتة المادية** : يضم كل من البرامج و النظم المعلوماتية و الرخص سجلت خلال 2021 مقارنة

_**فارق حيازة** لم يسجل

تحليل جانب الخصوم

_**البنك المركزي** : كان الرصيد مرتفع خلال 2021 منخفض 2020

_**التزامات تجاه الهيئات المالية** : و هو كل الحسابات الجارية للمؤسسات المالية حيث انها كانت منخفضة 2020 و زدادت سنة 2021 بقيمة 700002151.

_**التزامات تجاه الزبائن** : و هي تمثل اكبر نسب في استخدامات البنك . و قد سجلت اكبر قيمة سنة 2021 .و ذلك بسبب ارتفاع التامينات النقدية التي تعطي عملية اعتماد و تحصيل النقدي .

_**التزامات الممثلة بورقة المالية :** و هو يضم الودائع الزبائن الحاصلة على شهادة الاستثمار و توزع وفق اجل الاستحقاق المتبقي و قد شهدت ارتفاع كبير خلال سنة 2021 .

_**الضرائب الجارية :** و هي كل ضرائب الغير المدفوعة حيث سجلت تغير في سنتين . حيث كانت في سنة 2020 و شهدت ارتفاع ملحوظ خلال سنة 2021

_**ضرائب المؤجلة :** تقريبا كانت متساوية خلال سنتين 2020_2021

_**خصوم الاخرى :** شهد ارتفاع ملحوظ لقيمة 132959651 بينما كانت منخفضة في سنة 2020 بقيمة 109956773

_**حسابات التسوية :**كانت الحسابات التسوية تقريبا متساوية

_**المؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء :** يضم هذا العنصر مؤونات لتغطية الالتزامات الميزانية المصنفة و المؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء . و قد سجل ارتفاع ملحوظ لسنة 2021

_**اعانات تحفيز:** لم يسجل

_**اموال لتغطية المخاطر البنكية :** و يضم كل من المؤونة ذات طابع احتمالي . و قد سجلت ارتفاع خلال سنة 2020 و انخفضت سنة 2021

_**ديون التابعة :** كانت تقريبا متساوية

_**راس المال :** كان رصيد المسجل في سنة 2021 مساوي 2020

_**احتياطات :** يضم الاحتياطي القانوني و الاحتياط الاختياري و قد سجل قيمة منخفضة سنة 2021 بينما كانت مرتفعة سنة 2020

_**فارق التقييم :** سجل ارتفاع في سنة 2021 بقيمة 12436597

_**فارق اعادة تقييم :** كان رصيد ثابت خلال سنتين 2020 _2021

_**ترحيل من جديد :** سجل ارتفاع كبير بنسبة 15024250 سنة 2021

_**نتيجة السنة المالية :** كانت موجبة و سجلت ارتفاع سنة 2021 بقيمة 46690479

ب-جدول حساب النتائج:

الجدول رقم 08:جدول حسابات النتائج bna31\12\2021

الوحدة : دج

البيان	سنة 2021	سنة2020
+فوائد ونواتج مماثلة	146275080	134401409
-فوائد واعباء مماثلة	-55882188	-53050438
+عمولات (نواتج)	2373492	2241709
-عمولات(أعباء)	-26690	-56268
-/+أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية لغرض معاملة	-2	-1
-/+أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	1523098	1794246
+نواتج النشاطات الأخرى	384198	2422196
-اعباء النشاطات الأخرى	—	—
الناتج البنكي الصافي	94617409	87882431
-أعباء استغلال مالية	-22778789	-20202660
مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة المادية وغير المادية	-1543960	-55185699702
الناتج الإجمالي الاستغلال	70294660	66048996
-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة الاسترداد	-64516626	-55185699
+إسترجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائمة	52166617	17284504
ناتج الاستغلال	57944651	28147801
-/+أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية اخرى	—	—
+العناصر غير العادية (نواتج)	—	—
-العناصرغير العادية(اعباء)	—	—

الناتج قبل الضريبة	**57944651**	**28147801**
-الضريبة المؤجلة على النتائج ومايماثلها	**11254172**	**-5100136**
الضريبة المؤجلة على النتائج	**—**	**—**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**46690479**	**23047665**

المصدر:www.bna.bank.dz

التعليق على الجدول:

هنا نجد أن النتائج الصافي طرح كل من الفوائد والاعباء المماثلة وعمولات كل من الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة أو المتاحة للبيع من إيرادات التشغيل المتمثلة في الفوائد والنواتج المماثلة، عمولات، إضافة إلى النشاطات الأخرى وتم طرح مبلغ الناتج البنكي الصافي من أعباء الاستغلال العامة ومخصصات الاهتلاك بالاصول الثابتة للحصول على النتائج الإجمالي الاستغلال.

المطلب الثالث : تحليل النسب المالية

1_نسب الربحية :

- معدل العائد على اجمالي الاصول ROA =(صافي الارباح بعد الضرائب ÷ اجمالي الاصول)×100
- معدل العائد على حقوق الملكية ROE =(صافي الارباح بعد الضرائب ÷حقوق الملكية)× 100
- مضاعف الملكية = (اجمالي الموجودات ÷ اجمالي حقوق الملكية)× 100

2_ نسب السيولة :

- نسبة الاحتياطي القانونيCTD = (الارصدة النقدية لدى البنك المركزي ÷ (اجمالي الودائع +التزامات اخرى))
- نسبة الرصيد النقدي = ((الارصدة لدى البنك المركزي + النقود لدى خزينة البنك) ÷ (اجمالي الودائع + التزلامات اخرى))×100
- نسبةالنقدية الى اجمالي الاصول = (النقدية ÷ اجمالي الاصول) × 100

3_كفاية راس المال :

- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع = (حقوق الملكية ÷ (اجمالي الودائع +التزامات اخرى))×100
- نسبة راسمال الممتلك الى اجمالي الاصول = (حقوق الملكية ÷ اجمالي الاصول) × 100

- نسبة راس المال الممتلك الى الاستمارات في الاوراق المالية = (حقوق الملكية ÷ اجمالي الاستثمارات في الاوراق المالية)×100

الجدول رقم09:جدول يوضح النسب المالية

النسب\المؤشر	2020	2021
معدل العائد على اجمالي الاصول	%1	%1
معدل العائد على حقوق الملكية	%8	%19
مضاعف الملكية	%64	%132
نسبة الاحتياطي القانوني	%9	%12
نسبة الرصيد النقدي	%11	%40
نسبة النقدية الى اجمالي الاصول	%6	%8
كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع	%13	%10
نسبة راسمال الممتلك الى اجمالي الاصول	%10	%6
نسبة راسمال الممتلك الى الاستثمارات	%588	%464'

المصدر:من اعداد الطالبتين

التحليل النسب المالية:

_نلاحظ في معدل العائد على اجمالي الاصول انه متساوي في سنتين 2020و2021.

_نلاحظ ان معدل العائد على حقوق الملكية ارتفع سنة2021مقارنة بنسبة 2020وهذا مايدل على ان نسبة البنك في تحقيق ارباح على حقوق الملكية في تزايد.

_نلاحظ في مضاعف الملكية انه شهد ارتفاع ملحوظ سنة2021بنسبة 132بمئة؛بينما كان منخفض سنة 2020بنسبة 64بمئة .

_كانت نسبة الاحتياطي القانوني صغيرة تقدر بنسبة 9بمئة سنة 2020،وارتفعت سنة 2021بنسبة 12بمئة.

_نسبة الرصيد النقدي ارتفعت سنة 2021بنسبة 40بمئة ،بينما كانت منخفضة سنة 2020بنسبة سنة 2021.

_ارتفعت نسبة النقدية الى اجمالي الاصول سنة 2021بنسبة 8مئة ،وانخفضت سنة 2020بنسبة 6مئة ،وهذا مايؤدي الى عدم قدرة البنك في توفير السيولة اللازمة في حال المودعين.

_نلاحظ ان كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع انخفضت سنة 2021بنسبة 10بمئة بينما كانت مرتفعة سنة 2020بنسبة 13.

_نلاحظ ان نسبة راسمال الممتلك الى اجمالي الاصول انخفضت سنة 2021بنسبة6بمئة.

_نلاحظ ان نسبة راسمال الممتلك الى الاستثمارات في الاوراق المالية كانت مرتفعة سنة 2020وانخفضت سنة 2021.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الوطني الجزائري رأينا أن البنك يقوم بتحليل جميع الإقتراحات من أجل بناء قرارات سليمة لتفادي الوقوع في المخاطر المختلفة المرتبطة لنشاطاته أو زبائنه أو المحيط الذي يزاول فيه نشاطاته ، وقد تمكنا في هذا الفصل من معرفة جميع الوثائق الضرورية واللازمة .

ولكنه بالرغم من هذه الدراسات والتقنيات المستعلمة من طرف البنك فأنه يبقى دائما يواجه مجموعة من الأخطار أهما خطر عدم التسديد لأنه لا يكمن في أي حال من الأحوال إلغاءه بصفة نهائية أو إستهعاجه لهذا فعليها متابعة القروض الممنوحة من أجل الحفاظ على حقوقها .

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

تناولنا في هذا البحث دراسة لتأثير المخاطر البنكية على الأداء البنوك التجارية ، حيث من خلاله أردنا الإجابةعلى الإشكالية الأتية : مامدى تأثير المخاطر البنكية على أداء البنوك التجارية .وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن القول بأن القطاع البنكي يعتبر ركيزة أساسية في القطاع الإقتصادي وهو القطاع أكثر عرضة للمخاطر ، ولسلامته والحد من إنتشار المخاطر والأزمات المالية التي يكون لها تأثير مباشر على النظام المصرفي ، وتحت تأثير هذه الظروف بدأت البنوك المركزية وفي التشاور للتقليل من هذه ، ثم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد ، فتم إنشاء إتفاقية بازل للرقابة المصرفية ، خيث هذه الإتفاقية تم تعديلها أكثر من مرة ولذلك للتأقلم مع المخاطر والأزمات التي كانت تصيب البنوك بصفة عامة .

أولا : نتائج الفرضيات:

بعد إستعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التي تضمنها مختلف فصول البحث تم التوصل الى نتائج التالية التي تتضمن في ثناياها : إختبار لفرضيات الدراسة :

_ **بخصوص الفرضية الأولى حيث** : توصلنا للحكم على أنها صحيحة،حيث تقييم أداء البنوك التجارية يتم بإستخدام المؤشرات المالية.

-الفرضية الثانية:نحكم على هذه الفرضية أنها صحيحة، إذن يمكن إستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر كفاية رأس المال في تقييم أداء البنك الوطني الجزائري (وكالة مستغانم).

-الفرضية الثالثة:توصلنا على الحكم على صحة الفرضية، حيث لايمكن للبنوك التجارية من دون التحليل المالي السليم أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها.

نتائج الدراسة :

_ إدارة المخاطر عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر .

_ توجد طرق و أساليب معينة لتحديد وقياس مختلف المخاطر البنكية وذلك لتقييمها والحد منها .

_ تمثل المخاطر الجزء الذي يهدد كيان البنك ويعدم وصفه المالي خاصة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك البنوك التجارية .

ثانيا : الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الإقتراحات والتي قد تساهم الى حد ما في تجاوز العقابات في إشكالية تأثير المخاطر البنكية على أداء البنوك التجارية :

_ إلتزام البنوك بإنشاء النظام الإدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك من أجل تحديد الدقيق للمخاطر .

_من الضروري أن تتضمن البنوك والمؤسسات المالية على أنظمة متطورة لتقييم المخاطر المصرفية والعمل على تغطية جميع أنواع المخاطر.

_ على المسيريين الماليين إعطاء إهتمام كبير للأداء المالي ومحاولية تطويره ومعرفة كيفية التعامل مع المخاطر البنكية التي قد تؤثر على أداء البنوك التجارية .

_على البنوك حفاظ بالسيولة لمواجهة الأزمات الظارئة .

- العمل على تأهيل العامل البشري ذو كفاءة عالية.

أفاق البحث :

ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق في مجال إدارة المخاطر نظرا لتنوع وتطور الأنشطة البنكية مايفتح الباب لظهور مشاكل وصعوبات جديدة لتكوين أفاق جديدة بحث جديدة:

- إعادة نفس الموضوع والتوسع فيه أكثر .
- تفعيل الرقابة المصرفية المصرفية في البنوك التجارية .
- إستخدام طرق وأساليب إحصائية وقياسية في تقييم أداء البنوك التجارية.

قائمة المصادر والمراجع .

قائمة المراجع

مراجع الكتب :

1. محمد داود عثمان ،"إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطرة "- الطبعة الأولى -دار الفكر- عمان – 2013.
2. ودان عبد الله ،محمدرمضاني ،"محاضرات في الإقتصاد البنكي مع الإشارة الى إصطلاحات قانون النقد والقرض "-الطبعة الأولى – دار الباحث – برج بوعريرج – 2022..
3. بن عي بلعزوز وأخرون "إدارة المخاطر (إدارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية)الطبعة الأولى – دار الوراق- عمان – 2013.
4. أسعد حميد العلي – " إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر_ الطبعة الأولى – الذاكرة للنشر والتوزيع – عمان – 2013.
5. شقيري نوري موسى وأخرون – "إدارة المخاطر _ الطبعة الأولى _دار المسيرة _ عمان 2012.
6. طارق عبد العال حماد –"إدارة المخاطر "-الدار الجامعية – جامعة عين شمس – 2003.
7. سيد سالم عرفة –"إدارة المخاطر الإستثمارية "-الطبعة الأولى _ دار الراية عمان -2009.
8. محمد محمود الخطيب ،"الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات "-الطبعة الأولى- دار الحامد - عمان _ 200.
9. حمزة محمود الزبيدي- "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل "-الطبعة الأولى -مؤسسة الوراق – عمان _ 2009.
10. نور الدين حاروش ،"إدارة الموارد البشرية "-الطبعة الأولى- دار الأمة للنشر والتوزيع – الجزائر – 2011.
11. عادل حرحوش صالح ،مؤيد سعيد سالم ،"الموارد البشرية (مدخل إستراتيجي -الطبعة الثانية -عالم الكتب للنشر والتوزيع – الأردن – 2002.
12. دريد كامل آل شيب-"إدارة البنوك المعاصرة "-الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع -عمان – 2012.
13. طارق طه ،"إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنيت "- دار الفكر الجامعي – الإسكندرية 2007.
14. د. عبد الناصر براني -أبو شهد -إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -الطبعة الأولى – دار النفائس للنشر والتوزيع – عمان – 2013.
15. محمد عبد الخالق،"الإدارة المالية المصرفية"،الطبعة الأولى ،دار أسامة ،عمان 2010.
16. كمال الدين الدهراوي ،"تحليل القوائم المالية الأغراض الإستثمار "-المكتب الجامعي الإسكندرية .
17. منير إبراهيم هندي ،"إدارة البنوك التجارية "،الطبعة الثانية -المكتب العربي -الإسكندرية – 2010.
18. سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي "،دار أسامة -عمان .
19. خالد أمين عبد الله ،"إدارة المخاطر الإئتمانية"-الطبعة الأولى -دار وائل للنشر والتوزيع -عمان -2016.

20. سمير الخطيب ،"قياس وإدارة المخاطر البنوك(منشأة المصارف)_ الإسكندرية _ مصر_2005.ظ
21. مؤيد راضي خنفر -عثمان فلاح المطارنة،"تحليل القوائم المالية "،الطبعة الأولى-دار المسيرة -عمان - 2006,
22. خالد توفيق الشمري- "التحليل المالي والإقتصادي "-الطبعة الأولى -دار وائل _عمان -2010.

مجلات وملتقيات :

23. بوعمامة علي ،زايد مراد،"المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية"،مجلة الإقتصاد الجديدالعدد 15 -جامعة الجزائر-3-2016/02.

المذكرات :

24. كنددة حليمة ،لوناسي حسين ،"إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل "،مذكرة نيل شهادة ماستر – كلية العلوم الإقتصادية -والتجارية وعلوم التسيير-قسم العلوم الإقتصادية – تخصص إقتصاد نقدي وبنكي -أدرار- 2021/2020.
25. عيادي محمد أمين ،شعشوع عبد العزيز،"إدارة المخاطر في البنوك التجارية"،مذكرة شهادة ماستر - جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة – تيسمسيلت -2020/2015.
26. ثائر فتحي محمد وهران ،"أثر المخاطر الماليةعلى أداء البنوك التجارية "،درجة الماجستر -تخصص المخاسبة-كلية الدراسات العليا ،جامعة الزرقاء عمان .
27. عليوة مريم،كيروان مريم ،"إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية ،درجة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية -تخصص إقتصاد نقدي بنكي -جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل 2020/2019.
28. ربيحة قسام ،رواية بروك،"تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي "،درجة الماستر،كلية العلوم الإقتصادية- قسم العلوم المالية والمحاسبة – تخصص المحاسبة – جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي – 2020/2019.
29. بوزايدة عائشة ،"أثر المخاطر المالية على الأداء المالي – رسالة الماستر -كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير_ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2015/2014.
30. بن حليمة أم الخير -زروقي صبرينة ،"تسيير المخاطر البنكية بإستخدام القرض الشقيطي"، رسالة ماستر -كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم علوم التسيير -تخصص مالية وبنوك- جامعة إبن خلدون -تيارت – 2022/2021.
31. دهمش أميرة ،"المخاطر البنكية وآلية تسييرها"،رسالة ماستر -كلية العلوم الإقتصادية والتجارية - تخصص بنوك- جامعة محمد بوضياف – المسيلة_2015/2014.

32. أيوب بودور،"تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء المالي للبنوك "، لنيل شهادة الماستر – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم علوم التسسير -تخصص مالية المؤسسات -جامعة 08ماي 1945- قالمة- 2019/2018.

33. ط , عبد النبي فتيحة . ط عبد الهادي عائشة " عرض و تدقيق القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي و معايير تقرير محافظ الحسابات , دراسة حالة وكالتي بنك الوطني الجزائري BNA بغرداية 2016 _2019 _مذكرة نيل شهادة الماستر _ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير_ شعبة علوم مالية و محاسبية _تخصص المحاسبية _ تخصص المحاسبية جامعة غرداية_الجزائرية _2018_2019 _ ص 59

34. طالب فلاح لطفي _طالب خروبة بلقاسم "اصدارات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع المصرفي _دراسة ميدانية في بنك BNA وكالة مستغانم 871. مذكرة نيل شهادة الماستر , قسم العلوم المالية و المحاسبية . تخصص تدقيق و مراقبة تسيير ,

المحاضرات :

Gestion des risques financiers Samhan Asma TALEB BENDIAB- Master 1-EMB .2019/2020. .35

المو اقع الإلكترونية :

https://desace .uni Guelma .dz .09-03-2024/12:39. .36

https ://jsec.journals ekb – 03-04-2024/00:11. .37

الملاحق

Autres passifs	**132 959 651**	**109 956 773**
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	**150 000 000**	**150 000 000**
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2021	2020
ENGAGEMENTS DONNES	**652 357 532**	**899 978 068**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 537 115	9 626 660
Engagements de financement en faveur de la clientèle	311 592 293	531 579 642
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	81 453 196	97 217 670
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	249 774 927	261 554 097
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**876 604 584**	**885 287 321**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	311 309 012	319 991 748
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	-55 882 188	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	-56 268	- 26 690

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	94 617 409	**87 782 431**
- Charges générales d'exploitation	-22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 543 960	- 1 530 775
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	70 294 660	**66 048 996**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
RESULTAT D'EXPLOITATION	**57 944 651**	**28 147 801**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**57 944 651**	**28 147 801**
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 254 172	- 5 100 136
RESULTAT NET	**46 690 479**	**23 047 665**

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	246	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	**1 510 752 060**	**14 043 820**
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	**66 935 395**	**47 818 018**
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

PASSIF	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	2 022 287 511	1 901 513 860
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	**132 959 651**	**109 956 773**
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	**150 000 000**	**150 000 000**
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**